الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة.
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

Universite Dr Moulay Taher – saida
Faculté des Sciences Economique
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
الميدان العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
تخصص : اقتصاد كمي

تحديد حجم الانفاق الحكومي الأمثل في الجزائر

دراسة حالة الجزائر (1986 – 2019)

اعداد الطالبان :

- عبدالرحمن بن علي
- عبدالرحمن قدوري

تحت اشراف :

أ.د : صوار يوسف

د. : شريفي جلول

السنة الجامعية : 2022 - 2023

الشكر

في البداية نشكر الله عزوجل الذي اعاننا ووفقنا في انجاز هذا العمل فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا مبارك فيه.

ثم نتوجه بجزيل الشكر الى الأستاذ الدكتور صوار يوسف على توجيهاته القيمة وإشرافه علينا في هذا البحث.

ولكل من ساعدنا وما أكثرهم فجزاهم الله خيرا ونسال الله بأسمائه الحسنى وبصفاته العلى أن يجمعنا واياكم في جناته جنات النعيم برحمته انه ارحم الراحمين.

الاهداء

إلى من قال فيهما الله عزوجل:

"و قضى ربك ألا تعبدوا الا إياه و بالوالدين إحسانا. "

أهدي ثمرة جهدي إلى من حين أتذكرهما اجتهد في دراستي.

المنبع الحنان التي عند قدميها الجنة.

أمي العزيزة أطال الله في عمرها.

و أهدي عصارة علمي إلى من أنار دربي بتوجيهاته الصائبة و كان لي سندا في كل محطة من الحياة.

أبي العزيز أطال الله في عمره.

وإلى من ترعرعت وكبرت بينهم إخواني

تحية خالصة إلى من قضيت معهم أحلى أيامي الدراسية والى كل أصدقائي

و إلى كل من درسني و علمني حرفا.

إلى كل من يكن لهم قلبي ولم يكتبهم قلمي.

الاهداء

أريد أن أهديك شيئاً رائعاً لجعل يومك أفضل قد لا تعرف من أنا، لكني أريد أن أشكرك على قراءة هذه الرسالة الجميلة وأتمنى أن تشعر(ي) بالسعادة والبهجة. أتمنى أن تكون حياتك مليئة باللإنجازات وأن يكون لديك الكثير من الأشخاص الذين يحبونك ويهتمون بك. فقط كن دائماً أنت الجميل(ة) والسعيد(ة) . أتمنى لك كل التوفيق في الحياة والكثير من الأفراح والنجاحات.

الملخص

الملخص

ملخص :

استهدفت الدراسة البحث في العلاقة بين الانفاق العام و النمو الاقتصادي و تقدير الحجم الأمثل للانفاق العام في الجزائر في الفترة (1986-2019) و ذلك للحصول على احسن معدل للنمو الاقتصادي .

و لتحقيق اهداف هذه الدراسة قمنا بالاستعانة من الناحية القياسية الاقتصادية لتقدير الحجم الأمثل من خلال منحنى آرمي ، اما من الناحية الإحصائية تم الاعتماد على أسلوب الانحدار الذاتي ذات الفجوات المبطأ ARDL ، و قد استعرضنا في دراستنا تحليل متغيرات النموذج و هي : النمو الاقتصادي كمتغير تابع و المتمثل في اجمالي الناتج المحلي ، و الانفاق العام كمتغير مستقل و المتمثل في اجمالي الانفاق الوطني ، أيضا تم الاخذ في النموذج مربع النفقات العامة للحصول على علاقة غير خطية بين النمو الاقتصادي و الانفاق العام ، و تأخذ هذه العلاقة شكل الجرس المقلوب ما يسمى بالقطع المكافئ ، اعتمدنا أيضا على بيانات إحصائية من البنك الدولي للاحصائيات الخاصة بالجزائر خلال الفترة (1986-2019) من اجل تقدير هذه العلاقة .

لخصت هذه الدراسة العديد من النتائج تمثلت أهمها في وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغير التابع و المتغير المفسر له ، حيث توجد علاقة طردية بين النمو الاقتصادي و الانفاق العام و علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي و مربع الانفاق العام ، كما بينت النتائج ان الحجم الأمثل للانفاق العام في الجزائر قدر بـ21.96% ، و نوصي من خلال هذه الدراسة الى الإبقاء على معدل الانفاق عند هذا الحد .

الكلمات المفتاحية : االانفاق العام ، النمو الاقتصادي ، الحجم الأمثل للانفاق العام ، منحنى آرمي ، أسلوب ARDL .

Abstract:

The study aimed to investigate the relationship between public spending and economic growth and to estimate the optimal size of public spending in Algeria during the period (1986-2019) in order to obtain the best rate of economic growth. In order to achieve the objectives of this study, we used the standard economic terms to estimate the optimal size through the Armey curve, but from the statistical point of view, the method of autoregressive slow gaps (ARDL) was used. In our study, we reviewed the analysis of the model variables, namely: economic growth as a dependent variable represented in the gross domestic product, and public spending as an independent variable represented in the gross national expenditure. The relationship is the shape of an inverted bell, the so-called parabola. We also relied on statistical data from the World Bank for Statistics for Algeria during the period (1986-2019) in order to estimate this relationship. This study summarized many results, the most important of which was the existence of a long-term relationship between the dependent variable and the variable that explains it, where there is a direct relationship between economic growth and public spending and an inverse relationship between economic growth and the square of public spending. The results also showed that the optimal size of public spending in Algeria is estimated at 21.96%, and we recommend, through this study, to keep the spending rate at this limit.

Keywords: public spending, economic growth, optimal size of public spending, Armey curve, Ardl method.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر	
الاهداء	
الاهداء	
الملخص	
قائمة المحتويات	I
قائمة الجداول و الاشكال	III
قائمة الاختصارات والرموز	IV
قائمة الملاحق	V
المقدمة العامة	أ–د
الفصل الأول : الأدبيات النظرية للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي	
تمهيد الفصل	24
المبحث الأول: التأصيل النظري للإنفاق العام والنمو الاقتصادي	24
المطلب الأول: ماهية النفقات العمومية	24
الفرع الأول: تعريف وعناصر النفقة العامة و المقصود بالإنفاق الأمثل	24
الفرع الثاني: النفقات العامة في الفكر الاقتصادي	26
الفرع الثالث: ترشيد النفقات	27
الفرع الرابع: تقسيمات الإنفاق العام	28
المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي	28
الفرع الأول: تعريف وقياس النمو الاقتصادي	28
الفرع الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي	29
الفرع الثالث: النظريات التقليدية و النيوكلاسية للنمو الاقتصادي	30
المطلب الثالث : الية تاثير الانفاق العام على النمو الاقتصادي	31
الفرع الأول : العلاقة بين الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي	31

الفرع الثاني : الطلب الكلي	34
الفرع الثالث : نموذج **IS-LM**	37
المبحث الثاني : تحليل الدراسات السابقة	40
المطلب الأول : الدراسات العربية	40
المطلب الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية	42
المطلب الثالث : التعليق على الدراسات السابقة	44
المطلب الرابع : أوجه التشابه و الاختلاف مع الدراسات السابقة	44
الفرع الأول : أوجه التشابه مع الدراسة الحالية	44
الفرع الثاني : أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية	45
خلاصة الفصل	46
الفصل الثاني : دراسة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي	
تمهيد الفصل	48
المبحث الأول : تقديم و تحليل متغيرات و أدوات الدراسة	49
المطلب الأول : تقديم المتغيرات و تحليل معطيات الدراسة	49
الفرع الأول : تعريف متغيرات الدراسة	49
الفرع الثاني : تمثيل تطور متغيرات الدراسة	50
المطلب الثاني : الأدوات القياسية و الإحصائية للدراسة	52
الفرع الأول : دراسة السببية	52
الفرع الثاني : الحجم الأمثل للقطاع الحكومي	53
الفرع الثالث : التعريف بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات **ARDL**	54
المبحث الثاني : عرض النتائج و مناقشتها	55
المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة التطبيقية	55
الفرع الأول : تقدير النموذج لإجمالي الناتج المحلي بدلالة اجمالي الانفاق الوطني	55
الفرع الثاني : دراسة السببية (جرانجر)	55
الفرع الثالث : الحجم الأمثل للقطاع الحكومي	56

الفرع الرابع : الانحدار الذاتي للفجوات **ARDL**	58
المطلب الثاني : مناقشة نتائج الدراسة التطبيقية	61
خلاصة الفصل	62
الخاتمة العامة	64
قائمة المراجع	67
الملاحق	

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
(1-2)	الجدول (2-1) : درجة الابطاء المثلى .	58
(2-2)	الجدول (2-2) : اختبار ARDL BOUNDS TEST	59

قائمة الاشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
(1-1)	العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي	33
(2-1)	التوازن الكينزي	34
(3-1)	منحنى (IS)	35
(4-1)	اثر زيادة الإنفاق العام على الطلب الكلي	36
(5-1)	منحنى(LM)	37
(6-1)	التوازن من خلال نموذج (IS-LM)	38
(7-1)	اثر زيادة الإنفاق العام في نموذج(IS-LM)	38
(8-1)	التوازن في المدى القصير الى المدى الطويل	39
(1-2)	تطور إجمالي الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة(1986-2019)	50
(2-2)	تطور إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال فترة(1986-2019)	51
(3-2)	منحنى آرمي (COURBE D'ARMEY)	56

قائمة الاختصارات والرموز

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار	الدلالة
TDP	اجمالي الناتج المحلي
GNE	اجمالي الانفاق الوطني
DTDP	سلسلة الناتج المحلي الإجمالي بعد إدخال الفروقات
DGNE	سلسلة الإنفاق العام بعد إدخال الفروقات
N	عدد المشاهدات
SCH	معيار شوارنز
AIC	معيار اكايك
HQ	معيار حنان كوين
T	اختبار استيودنت
R^2	معامل التحديد
Prob	القيمة الاحتمالية
Var	نموذج الانحدار الذاتي
F_stat	إحصائية فيشر
OLS	طريقة المربعات الصغرى العادية
P	عدد فترات التباطؤ الزمني

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
(01)	تطور اجمالي الانفاق الوطني في الجزائر خلال الفترة (1986-2019)
(02)	تطور اجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (1986-2019)
(03)	درجة الابطاء المثلى
(04)	اختبار السببية طويل الاجل حسب جرانجر
(05)	اختبار السببية قصير الاجل حسب جرانجر
(06)	نموذج ARDL
(07)	اختبار الاستقرارية ADF
(08)	ARDL BOUNDS TEST

المقدمة العامة

توطنة:

يعد الإنفاق الأمثل أحد المفاهيم الأساسية في الاقتصاد وتعني القدرة على تحقيق أعلى قيمة ممكنة للإنفاق الحكومي من خلال تحديد الأولويات وتخصيص الموارد بطريقة فعالة وفعّالة.

فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي في الجزائر، فقد شهدت البلاد في السنوات الأخيرة تحسناً ملحوظاً في الاقتصاد، بفضل ارتفاع أسعار النفط والغاز والجهود الحكومية لتحسين بنية التحتية والاستثمار في القطاعات الحيوية مثل الطاقة والتعدين والزراعة.

حيث تعتبر الجزائر من الدول التي تمتلك مواردًا طبيعية غنية ووفيرة، ومن بين هذه الموارد النفط والغاز الذي يعد المصدر الرئيسي للإيرادات في البلاد. ولكن على الرغم من ذلك، فإن الاقتصاد الجزائري يواجه تحديات كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الشاملة.

تعتمد الحكومة الجزائرية بشكل كبير على الإنفاق الحكومي لتحفيز النمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين. ومن أجل تحقيق الإنفاق العام الأمثل، يجب على الحكومة الجزائرية تحديد الأولويات الاقتصادية والاجتماعية وتخصيص الموارد بطريقة فعالة وفعّالة.

ومن أجل تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر، ينبغي تطوير قطاعات أخرى غير قطاع النفط والغاز، والاستثمار في الصناعات المحلية ودعم رواد الأعمال وتحفيز الاستثمارات الخاصة. ويجب أيضًا تطوير البنية التحتية لتحسين النقل والطرق والطاقة والمياه والصرف الصحي.

علاوة على ذلك، يجب أن تتخذ الحكومة الجزائرية إجراءات لتحسين مناخ الأعمال والتشجيع على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتبسيط الإجراءات الإدارية وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد. ويمكن للتحول الرقمي أيضًا أن يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر وتحسين الكفاءة وتوفير الوقت والتكلفة في العمليات الحكومية والتجارية.

وبالتالي فإن سلوك المتغيرات نتيجة زيادة الانفاق العام يعتبر عاملا هاما في التأثير على النمو الاقتصادي .

*** الإشكالية الرئيسية:**

خضعت العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي للعديد من الدراسات التطبيقية التي توصلت إلى نتائج غير حاسمة، وقد قاد الجدل الواسع في تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين وتجاهها إلى ثلاث وجهات نظر: الأولى جاءت مطابقة مع مضمون قانون فانجر أي العلاقة سببية أحادية الاتجاه من النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى نمو الإنفاق العام، ووجهة النظر الثانية تتطابق مع ما ذهب إليه كينز في فرضيته بأن زيادة الإنفاق العام سبب في تحقيق نمو الناتج المحلي الإجمالي، أما وجهة النظر الثالثة فقد توصلت إلى وجود علاقة سببية متبادلة (ثنائية الاتجاه)، ومن هذا المنطلق تبرز لنا الإشكالية التالية :

- **ما طبيعة العلاقة بين مستوى الانفاق العام و النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1986 -2019)؟**

*** الأسئلة الفرعية:**

مما سبق تبرز مجموعة من الأسئلة الفرعية، التي يمكن ذكرها كالتالي :

1. هل توجد علاقة توازنية طويلة المدى بين الإنفاق العام إلى النمو الاقتصادي؟

2.هل هناك علاقة سببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي ؟

3. ما طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي؟

*** فرضيات الدراسة :**

أ. هناك علاقة توازنية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

ب. هناك علاقة سببية مستقرة وموجبة وبإتجاهين لكلا من الإنفاق العام و النمو الاقتصادي.

ت. طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي هي علاقة سببية.

*** مبررات اختيار الموضوع:**

- محاولة إثراء الموضوع نتيجة لندرة الدراسات القياسية التي تبحث عن العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر.

- أهمية سياسة الإنفاق العام والتي تتوجب تجسيدا صحيحا لها عن طريق قرارات واضحة المعالم ومتأسسة على منطلق علمي يراعي الواقع الحقيقي.

*** أهمية الدراسة :**

تسمح لنا هذه الدراسة بإعطاء صورة واضحة عن العلاقة الموجودة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي للجزائر من خلال أهمية الإنفاق العام من الناحية الاقتصادية والاجتماعية التي ترجع إلى اتساع نطاق حدود الدولة في مجالات التدخل، وبالتالي فان دراسة والتحليل الاقتصادي للإنفاق العام باستخدام أساليب التحليل وأدوات القياس الاقتصادي متعددة الأبعاد حيث بإمكانها أن تساعد في اتخاذ القرارات المستقبلية.

*** أهداف الدراسة** :

حيث تهدف هذه الدراسة الى القاء الضوء على النقاط التالية :

- الكشف عن طبيعة و اتجاه العلاقة السببية بين الانفاق العام و النمو الاقتصادي في الجزائر .

- اختبار الفرضيات المفسرة للعلاقة بين المتغيرين .

– محاولة معرفة ما اذا كان هناك علاقة طويلة المدى بين المتغيرين .

- إبراز أهمية أساليب أدوات القياس الاقتصادي ، النماذج القياسية والطرق الإحصائية في تحليل الظواهر الاقتصادية .

*** حدود الدراسة :**

الإطار المكاني: لقد اقتصر الإطار المكاني للدراسة على الدولة الجزائرية الذي عرف توجه نحو سياسة مالية توسعية في السنوات الأخيرة باستخدام أداة الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي اللذان يعتبران من المؤشرات الاقتصادية المهمة

الاطار الزماني: اما من حيث الاطار الزماني فقد تم اختيار الفترة الممتدة من (1986 – 2019) كون هذا المجال كاف ولاستخدام الطرئق الإحصائية و القياسية بالإضافة الى توفر المعطيات الخاصة بالمتغيرات خلال الفترة .

*** منهجية البحث :**

من اجل الإجابة على إشكالية البحث ، و إثبات او نفي الفرضيات المقترحة ، تستدعي طبيعة البحث الاعتماد على المنهج الوصفي الذي نبرز فيه الاطار النظري للنفقات العامة و النمو الاقتصادي و التحليل المرتبط بهما ، كما سنلجأ من جهة أخرى الى التقنيات الكمية و الأساليب القياسية لضبط مدى مساهمة مؤشر الانفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي .

* **أدوات الدراسة** :

نظرا لطبيعة الدراسة و احتوائها على حسابات و بيانات إحصائية ، جمعنا البيانات من البنك الدولي ثم الاستعانة ببعض البرامج الاحصائجة و القياسية لمعالجة البيانات و هي :

- **Eviews12**
- **Excel2013**

*** صعوبات البحث :**

إن الصعوبات التي تلقيتها أثناء انجاز البحث، لا تختلف في وجودها عن تلك المألوفة لدي جل الباحثين ويمكن تلخيصها في التضارب الكبير في بعض البيانات والإحصاءات باختلاف مصادرها.

*** هيكل الدراسة :**

سأحاول في دراستي هذه الإحاطة بالموضوع من جانبيه النظري والتطبيقي محافظة على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان، حيث تم تقسيم البحث إلى فصلين مسبوقة بمقدمة و تنتهي بخاتمة ، فقد خصص الفصل الأول للاطار النظري للانفاق العام و النمو الاقتصادي ، و قد تم تقسيمه الى مبحثين :

المبحث الأول: التأصيل النظري للانفاق العام و النمو الاقتصادي .

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

اما الفصل الثاني فقد خصص لقياس العلاقة بين الانفاق العام و النمو الاقتصادي الذي تم تقسيمه أيضا الى مبحثين هما :

المبحث الأول: تقديم و تحليل متغيرات و أدوات الدراسة .

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية للإنفاق العام والنمو الاقتصادي

تمهيد

تُعَد النفقات العامة هي الإنفاق الذي تقوم به الحكومات والدول لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية والأمن والدفاع والخدمات العامة الأخرى. ويهدف هذا الإنفاق إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة في الدول ، وتلعب النفقات العامة دورًا هامًا في تحفيز النمو الاقتصادي، إذ يمكن استخدامها لدعم الصناعات المحلية وتطوير البنية التحتية وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين. ومع ذلك، فإنه يجب تحديد الأولويات الاقتصادية والاجتماعية الصحيحة وتخصيص الموارد بطريقة فعالة وفعالة.

تحسين النمو الاقتصادي يتطلب أيضًا تحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمارات الخاصة والأجنبية، والتي يمكن تحقيقها من خلال إصلاحات السياسات الحكومية التي تهدف إلى تحسين الشفافية وتبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين بنية التشريعات وتعزيز المنافسة. وتحسين بنية التعليم والتدريب والتطوير المهني يمكن أن يساهم في تعزيز قدرة العمالة على تحقيق أعلى مستويات الإنتاجية وتعزيز الابتكار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ، علاوة على ذلك، يمكن تحسين النمو الاقتصادي من خلال تعزيز التجارة الدولية والتعاون الدولي والتكامل الاقتصادي.

وهدفنا من هذا الفصل هو إظهار مختلف الوسائل المتعلق بالإنفاق العام من خلال التطرق إلى أسلوب و مفاهيم عامة حول سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، وذلك في المبحث الأول أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى دراسة حالة لمختلف الدراسات السابقة التي أجريت في هذا الميدان، سواء الدراسات باللغة العربية أو الأجنبية.

المبحث الأول: التأصيل النظري للإنفاق العام والنمو الاقتصادي

يعتبر الإنفاق العام والنمو الاقتصادي من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في رسم وتطبيق سياستها الاقتصادية، ومن خلال مبحثنا هذا سنتطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالإنفاق العام والنمو الاقتصادي .

المطلب الأول: ماهية النفقات العمومية

الفرع الأول: تعريف و عناصر النفقات العامة و المقصود بالانفاق الأمثل

1 / تعريف النفقات العامة :

– بالنسبة للنفقات العامة، يمكن تعريفها على أنها المصاريف التي تتحملها الحكومة أو المؤسسة العامة بشكل عام، وتشمل هذه المصاريف العديد من الأشياء، مثل الرواتب والأجور والإنفاق على المشاريع والأعمال العامة والمنشآت العامة (نفقات التسيير)، ويمكن أن تشمل أيضًا النفقات الدائمة والمستمرة (نفقات التجهيز)، مثل الصيانة وإصلاح الأضرار الناجمة عن الأحوال الجوية سواء كانت مؤقتة أو دائمة، ويمكن أن تشمل أيضًا

تكاليف الاستثمارات العامة والإنفاق على المرافق العامة مثل الطرق والكهرباء والماء والصرف الصحي. يجب الإشارة إلى أنه يتوجب على الحكومة والمؤسسات العامة توفير وتحديد المصاريف العامة بطريقة شفافة وفقًا للقوانين واللوائح المتبعة في الدولة أو المنطقة.

– و من أهم التعاريف :

– " كم قابل للتقويم النقدي ، يأمر بإنفاقه شخص من اشخاص القانون العام لإشباع الحاجة العامة " (دراز، 2000)

– " مبلغ من المقود يقوم بدفعه شخص عام لتحقيق نفع عام " (عبدالمولى، 1975)

2 / عناصر النفقات العامة :

تشمل عناصر النفقات العامة عدة مجالات وهي: (الهيتي و المنجد عبداللطيف الخشالي ، 2005)

1. الرواتب والأجور: وتشمل مرتبات وأجور العاملين في الجهات الحكومية والجماعات المحلية والمؤسسات العامة الأخرى.
2. الإنفاق على المشاريع والأعمال العامة: وتشمل إنفاق الحكومة على المشاريع العامة مثل الطرق والجسور والمدارس والمستشفيات والمرافق العامة الأخرى.
3. النفقات الدائمة والمستمرة: وتشمل تلك النفقات مثل الصيانة وإصلاح الأضرار الناجمة عن الأحوال الجوية سواء كانت مؤقتة أو دائمة، إضافة إلى النفقات الخاصة بالمرافق العامة مثل الكهرباء والماء والصرف الصحي.
4. الإنفاق على الاستثمارات العامة: وتشمل الإنفاق على الاستثمارات العامة مثل بناء وترميم الأبنية والمنشآت الحكومية والمؤسسات العامة الأخرى.
5. النفقات المالية الأخرى: وتشمل تلك النفقات نفقات الشراء والتأمين والضرائب والرسوم والاستهلاك والإهتمامات البنكية والأعم

3/ المقصود بالانفاق الأمثل :

تُعرف الإنفاق الأمثل على أنه عملية اختيار الإنفاق الأنسب لتحقيق هدف ما بأقل تكلفة وأقصر وقت ممكن. فمن خلال تحليل وتقييم مختلف الخيارات والبدائل المتاحة، يتمّ اختيار الخيار الأقل تكلفة والأكثر فعالية لتحقيق الهدف المرجو بأفضل صورة ممكنة. وتتطلب عملية الإنفاق الأمثل معرفة تفاصيل ومعلومات الخيارات المتاحة وتقييمها بشكل دقيق وعملي لاتخاذ الخيار المثالي لتوفير الأموال والوقت والجهد بشكل أفضل على المدى

البعيد.

الانفاق الامثل هو عملية اختيار وتوجيه النفقات بطريقة تحقق أكبر قيمة مضافة للموارد المالية المتاحة. ويهدف الانفاق الأمثل إلى تحسين النتائج الاقتصادية عن طريق تخصيص النفقات بين الخيارات المختلفة التي تمثل فرصاً استثمارية متنوعة. ويشمل الانفاق الأمثل أنماط الإنفاق على الإنتاجية، والابتكار، والتنمية، وتطوير الموارد البشرية، والاستثمار في المشاريع الجديدة، وتحسين الجودة وخفض التكاليف، وتحسين السلسلة اللوجستية، وغيرها من مؤشرات الأداء الحيوية.

وتعد إدارة الانفاق الأمثل أمراً بالغ الأهمية لتحقيق الاستدامة والنمو الاقتصادي في المؤسسات الحديثة. ولتحقيق ذلك، يتعين على إدارة الانفاق الأمثل اتباع أسلوب عملي وعلمي في تحليل وتقييم خيارات الإنفاق، واتخاذ القرارات الصحيحة بشأنها، وتقييم النتائج المحققة، والعمل على إجراء التحسينات اللازمة

الفرع الثاني: النفقات العامة في الفكر الاقتصادي :

تعتبر النفقات العامة في الفكر الاقتصادي أحد عناصر السياسة الاقتصادية الحكومية التي تعزز النمو الاقتصادي وتحسن جودة الحياة للمواطنين. وتشمل هذه النفقات اتجاهات الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة والبنية التحتية والتعليم والرعاية الاجتماعية والصحة والأمن العام وغيرها من الخدمات الأخرى التي تعزز مستوى الحياة للمواطنين.

يعتبر انخفاض مستوى النفقات العامة بشكل كبير قد يؤدي إلى تدهور حاد في الخدمات العامة ونقص في الخدمات الحكومية الأساسية. ومن ناحية أخرى، يعتبر زيادة النفقات العامة بشكل لا يمكن التحكم فيه قد يؤدي إلى زيادة الديون الحكومية وتضخم الأسعار وتقليل الاستثمار الخاص.

بما أن الحكومة هي المسؤولة عن تحقيق الرفاهية للمواطنين، يجب عليها إدارة النفقات العامة بشكل حكيم وفق استراتيجيات محددة من أجل توفير الخدمات العامة الأساسية وتحسين جودة الحياة للمواطنين دون تمويلها على حساب الأجيال القادمة.

حيث تعد النفقات العامة من أهم العناصر التي تُشكل جزءاً أساسياً في الفكر الاقتصادي، حيث يتم تعريفها على أنها النفقات التي يتحملها القطاع العام من أجل تقديم الخدمات العامة التي تلبي احتياجات المجتمع، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

تساعد النفقات العامة في توفير البنية التحتية اللازمة لتطوير الاقتصاد وتحسين جودة حياة المواطنين، إذ تساهم في تمويل مشاريع البناء والتشييد وتوفير الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والنقل والطرقات، وكذلك في حماية الفئات الضعيفة عن طريق تقديم المساعدات الاجتماعية المختلفة.

ومن المهم مراعاة أن يتم إدارة النفقات العامة بشكل فعال لتحقيق أقصى استفادة منها، فإن استخدامها السليم

يساعد في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة، بينما يمكن أن يسبب القيام بالنفقات غير المدروسة سلبيات اقتصادية واجتماعية.

وفي ضوء ذلك، يتعين على الحكومات تبني استراتيجيات اقتصادية مدروسة وشفافة، تشمل تخطيط النفقات العامة وتحديد الأولويات وتخصيص التمويل اللازم لضمان تحقيق الأهداف المرجوة في مجال توفير الخدمات العامة وتحفيز النمو الاقتصادي.

الفرع الثالث : ترشيد النفقات العمومية

يعد ترشيد النفقات العمومية من الأولويات الرئيسية للدولة حالياً، حيث يسعى المسؤولون إلى تحقيق الاستدامة المالية ولتعزيز الاقتصاد المحلي. ويهدف ترشيد النفقات العمومية إلى تخفيض تكاليف إنفاق الحكومة بحيث تكون متوافقة مع الموارد المتاحة، وتحقيق الكفاءة في الإنفاق، وتوجيه الأموال إلى المشاريع الحيوية ذات الأولوية العالية.

و الواقع ان ترشيد النفقات العامة يتطلب الالتزام بالضوابط التالية : (عبدالقادر، 2022-2023)

أ – تحديد حجم امثل للنفقات العامة : انه ليس من المصلحة ان تتجه النفقات العامة نحو التزايد بلا حدود ، و انما تقتضي المصلحة بأن تصل الى حجم معين لا تزيد عنه وهو ما يطلق عليه الحجم الأمثل للنفقات العامة و هو ما يسمح بتحقيق اكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين .

ب – اعداد دراسات الجدوى للمشروعات : و تتضمن التكاليف الاستثمارية و الدراسة التسويقية و خطة التمويل المقترحة و اقتصاديات تشغيل المشروع و الاثار المحتملة للمشروع على البيئة و اتساقه مع المجتمع

ج – الترخيص المسبق من السلطة التشريعية : تقضي قواعد المالية العامة بان انفاق أي مبلغ من الأموال العامة يجب ان يكون مسبوق بترخيص من السلطة التشريعية

د – تجنب الاسراف و التبذير : هناك صور عديدة للاسراف و التبذير نوجزها فيما يلي :

- ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة
- سوء تنظيم الجهاز الحكومي
- المبالغة في نفقات التمثيل الخارجي .

الفرع الرابع : تقسيمات الانفاق العام :

يتم تقسيم النفقات العامة في الحكومات والمؤسسات العامة إلى عدة فئات رئيسية، حيث يتم تخصيص الميزانية بناءً على هذه الفئات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لتلك الحكومات أو المؤسسات. وتشمل هذه التقسيمات النفقات الرأسمالية والعامة والتشغيلية والبحثية والتطويرية، فضلاً عن الاستثمارات في قطاعات الخدمات العامة والصحية والتعليمية والاقتصادية والتنموية. وتعد هذه التقسيمات حاسمة لتحقيق التنمية المستدامة وتوفير الخدمات العامة بشكل فعال ومستدام في المجتمعات والدول. إذ يجب التأكد من اتخاذ القرارات المناسبة بشأن توزيع الموارد لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية بأعلى كفاءة، وتوفير الخدمات العامة وتحسين جودة الحياة للمواطنين.

تتبع الحكومات عادة نهج تقسيم النفقات العامة إلى مجموعتين رئيسيتين: التشغيلية والاستثمارية. تشمل التكاليف التشغيلية النفقات الروتينية اللازمة للحفاظ على الأنشطة الحكومية المعتادة، مثل الموظفين والكهرباء والأجور والإيجارات والصيانة. بينما تغطي النفقات الاستثمارية الأنشطة التي تعزز البيئة المعيشية والاقتصادية والبنية التحتية، مثل إصلاح وصيانة المباني والجسور والطرق وإنشاء مشاريع جديدة للري والطاقة والنقل. يتم إدارة التقسيمات بشكل دقيق لضمان تحميل المواطنين تكاليف معقولة وتوفير الموارد الضرورية لتلبية احتياجات المجتمع بطريقة فعالة وفعالة. (السلطة التشريعية، 1984)(بتصرف)

المطلب الثاني : مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي :

الفرع الأول : تعريف و قياس النمو الاقتصادي

1/ تعريف النمو الاقتصادي :

يشير النمو الاقتصادي إلى زيادة قيمة الإنتاج والخدمات المقدمة في الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة. ويعد هذا النمو على المدى البعيد من العوامل المهمة لتحسين مستوى العيش للأفراد وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول. و يجب الانتباه إلى أن النمو الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى بعض الآثار السلبية على المدى الطويل مثل تلوث البيئة، والتغيرات الاجتماعية والثقافية، وتفاوت الدخل، وتدهور النظام الاجتماعي والسياسي للدول و يعرف النمو الاقتصادي بأنه زيادة القدرة الاقتصادية لدولة أو منطقة معينة على إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر ومستدام، وتحقيق التوسع في النشاط الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والتقدم التكنولوجي. ويتم قياس النمو الاقتصادي عن طريق معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، حيث يتم حساب الزيادات والتراجعات في القيمة الاقتصادية الإجمالية للبضائع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة. ويعد النمو الاقتصادي هدفاً مهماً في السياسات الاقتصادية المتبعة حول العالم، حيث يسعى

القادة السياسيون إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال تعزيز الاستثمارات والتجارة وتطوير البنية التحتية والتحفيز على الابتكار والاختراعات.

و يعرفه جون ريفوار : "هو الزيادة في الإنتاج المصاحبة لتحسن التدريجي في الاقتصاد ، حيث يمكن الاقتصاد ان يسير في مسار توجه الزيادة في الإنتاج " (هارون، 2012- 2013) .

2/ قياس النمو الاقتصادي :

يتعلق قياس النمو الاقتصادي بتقييم الزيادة التي تطرأ على القيمة الإجمالية للناتج المحلي في الاقتصاد خلال فترة معينة. ويمثل هذا العنصر مؤشرًا هامًا لقوة الاقتصاد وقدرته على الارتقاء بمستوى معيشة الشعوب وتوفير المزيد من الفرص الاقتصادية. يتم حساب النمو الاقتصادي عن طريق مقارنة الناتج المحلي الإجمالي للعام الحالي مع العام السابق، وتقييم الفروقات بينهما. ويستخدم هذا الإجراء من قبل نظراء الحكومة والمستثمرين والمحللين الاقتصاديين لتحديد إتجاه الاقتصاد ودرجة تأثره بالعوامل الداخلية والخارجية.

الفرع الثاني : العوامل المحددة للنمو الاقتصادي : (Nitisha)

تُعدُّ النمو الاقتصادي مُفتاحاً هاماً لتحقيق التطور والازدهار في أي دولة، وقد حازت هذه القضية على اهتمام كبير من الاقتصاديين والخبراء المختصين في هذا المجال. وتتضمن العوامل المحددة للنمو الاقتصادي عدة عوامل، من بينها:

1- الاستثمارات: حيث تعتبر الاستثمارات في الإنتاج والتطوير والتحديث أحد عوامل النمو الأساسية، حيث ترفع من مستوى الإنتاجية وتشغل الأيدي العاملة وترفع من مستوى المهارات المتاحة في السوق.

2- السياسات الحكومية: حيث تلعب السياسات الحكومية دوراً هاماً في دعم النمو الاقتصادي، وتشمل من ذلك سياسات الدعم المالي والضريبي للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وتوفير بيئة عمل تشجع على الإنتاجية والإبداع.

3- الابتكار والتقنيات الجديدة: حيث تلعب الابتكار والتطور التكنولوجي دوراً هاماً في تحقيق النمو الاقتصادي، سواء على مستوى الإنتاج أو الاتصالات أو الخدمات، وتساعد في تحسين جودة المنتجات وترفع من الإنتاجية وتخفض من التكاليف.

4- الموارد البشرية: حيث تعتبر الموارد البشرية عنصراً رئيسياً في تحقيق النمو الاقتصادي، وتشجع بعض الدول على تطوير المهارات المتاحة في السوق للارتقاء بمستوى الإنتاج وتحسين الخدمات المقدمة.

تؤثر هذه العوامل سويةً في زيادة فرص النمو الاقتصادي وتحقيق التطور والازدهار في أي دولة، وتُعد النمو الاقتصادي أحد أهم القضايا في تحقيق التنمية المستدامة والرفاهية المجتمعية.

الفرع الثالث : النظريات التقليدية و النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي .

1/ النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

تشير النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي إلى أن الاقتصاد يمكن أن ينمو دون الحاجة إلى التدخل الحكومي أو المساعدة. ويعتمد هذا النمو على الابتكار والتكنولوجيا والإنتاجية العالية وزيادة الموارد الطبيعية. كما يعتمد النمو الاقتصادي الكلاسيكي على تجارة حرة ومنافسة في السوق، وعلى توافر العمالة والرأسمال اللازم للنمو. ويعتبر المؤرخ الكلاسيكي، آدم سميث، أحد رواد هذه النظرية.

ويشير أتباع هذه النظرية إلى أن الحكومة يجب أن تلعب دورًا محدودًا في الاقتصاد، حيث يفترض أن السوق سيساعد على توزيع الموارد الطبيعية بصورة فعالة وتحفيز الابتكار. كما يرى المؤيدون لهذه النظرية أن العمالة والرأسمال اللازمين للنمو يمكن أن يتم توفيرهما بشكل طبيعي خلال العملية الاقتصادية.

وفي النهاية، يعتبر النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي تركيزاً على السوق وحرية التجارة، وتعتبر مسألة توفير الموارد اللازمة للنمو وإدارة الاقتصاد دوراً يلعبه القطاع الخاص بدرجة كبيرة. ومع ذلك، فإن هذه النظرية غالباً ما تتجاهل العوامل اليومية التي تؤثر على الاقتصاد، مثل التغيرات الجيوسياسية والركود الاقتصادي والتغيرات الديموغرافية.

2/ النظريات الاقتصادية عند الكينزيين :

تعتبر النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي واحدة من النظريات الحديثة في الاقتصاد التي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين حياة الأفراد في البلدان المتقدمة والناشئة على حد سواء.

تشتمل هذه النظرية على مجموعة من الإجراءات والسياسات الحكومية التي تسعى إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق العام وتحسين دخل الأفراد وزيادة الاستثمارات. ويعتمد ذلك على فكرة انعكاسية النمو الاقتصادي، حيث يؤدي تحقيق نمو اقتصادي إلى زيادة الإنتاجية والعمالة، وبالتالي زيادة الدخل القومي والاستثمارات. وتشير النظرية الكينزية إلى ضرورة مراعاة العوامل الاجتماعية والاقتصادية في التخطيط للنمو الاقتصادي، حيث يتم التركيز على زيادة حجم الإنفاق العام وتحفيز الاستثمار الخاص وتوفير فرص العمل والحد من الفقر والبطالة.

وعلى الرغم من أن النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي لا تعتبر الحل النهائي لجميع التحديات الاقتصادية، إلا أنها تعد أساسية للدول الناشئة والمتقدمة على حد سواء لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتوفير فرص وظيفية وتحسين مستوى المعيشة.

3/ النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي :

تعد النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي من النظريات الرئيسية في الاقتصاد الحديث، والتي ترتكز على تأثيرات العرض والطلب في تحديد المستويات الاقتصادية. وتهدف هذه النظرية إلى فهم آليات النمو الاقتصادي، وتعزيزه من خلال تحسين عملية التخصيص الاقتصادية.

وتعتمد النظرية النيوكلاسيكية على عدة فروض أساسية؛ حيث تفترض وجود سوق حرة وشفافة، ومعرفة تامة لمشغلي السوق بجميع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الظروف إلى تحقيق التوازن في السوق، وخلق فرص للنمو الاقتصادي.

وتركز النظرية على ضرورة تحسين كفاءة الاستخدام الرأسمالي والعمالي، وتطوير الابتكارات التكنولوجية، وتحسين إمكانية الدخول إلى السوق، وتقليل القيود المختلفة على الاقتصاد، كالضرائب والتنظيمات. فعن طريق تطبيق هذه الإجراءات، يتم تيسير عملية التنافس والإنتاجية، وتعزيز النمو الاقتصادي.

وتعد النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي، من النماذج الحديثة التي تدعو إلى تحقيق النمو الاقتصادي بطرق أكثر فعالية، وتحفيز الابتكار والاستثمارات، وبالتالي تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. .

المطلب الثالث : آلية تأثير الانفاق العام على النمو الاقتصادي

الفرع الأول : العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي .

تشير الأبحاث الاقتصادية إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم الإنفاق العام ونمو الاقتصاد. فعندما يزداد الإنفاق الحكومي على المشاريع الإنمائية والمشاريع الخدمية كالتعليم والصحة والطرق والتوصيلات العامة، ينعكس ذلك على تحفيز نمو الاقتصاد المحلي. وتعزى هذه العلاقة لأن الإنفاق الحكومي يطلق العديد من الأموال للاستهلاك والإنفاق الخاص من قبل الأفراد والشركات، مما يعمل على زيادة الطلب المحلي والمساعدة في تشجيع الأسواق الداخلية. كما أن الإنفاق العام على المشاريع التحتية يؤدي إلى تحسين الإنتاجية، وتكميل النقص في القطاع الخاص في المشاريع المدعومة والقطاعات التي لها تأثير إيجابي على النمو ، ومن المفترض أن تقوم الحكومة بتوزيع الإنفاق العام بشكل مناسب لتحقيق أكبر فائدة، حيث يجب أن تستثمر الأموال في المشاريع التي تؤدي إلى نمو الاقتصاد المستدام على المدى الطويل، بحيث تستطيع الحكومة تمويل هذه المشاريع بشكل مستمر وتحسين البيئة الاقتصادية للأفراد والشركات.

العلاقة السلبية بين الانفاق العام و النمو الاقتصادي :

تُظهر الدراسات الاقتصادية حالات عديدة تشير إلى علاقة سلبية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي. ففي بعض الدول، يؤدي الإنفاق العام الزائد إلى زيادة الدين العام والفائدة العالية، مما يؤثر على الديناميكية الاقتصادية العامة ويقلل من الاستثمارات الخاصة والإنفاق الاستهلاكي. وفي غير ذلك، قد تؤدي الإنفاقات الكبيرة في بعض القطاعات العامة إلى تحويل المورد البشري والمادي من القطاع الخاص إلى القطاع العام. علاوة على ذلك، فإن الإنفاق الزائد في بعض الوقت يؤدي إلى تدني موثوقية الحكومة العامة وميل القطاع الخاص إلى رفع معدلات التوظيف.

على الرغم من ذلك، فإن هذه العلاقة السلبية ليست ثابتة، وتتأثر بالعديد من عوامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يمكن أن تكون الإنفاقات العامة على بعض الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية، إيجابية دائمًا بما أنها تعزز قدرة الفرد والمؤسسة، والجودة العالية للحياة. علاوة على ذلك، قد تؤدي الإنفاقات العامة في ظروف معينة إلى تحسين الهيكلية الاقتصادية وتعزيز فرص العمل وتنمية الاستثمارات.

لذا، يعتبر توجيه الإنفاق العام ببراعة وبما ينسجم مع العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلد، خطوة حاسمة لتعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز الجودة العالية للحياة.

العلاقة الموجبة بين الانفاق العام و النمو الاقتصادي:

تشير دراسات اقتصادية عديدة إلى توجه إيجابي بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في معظم الدول. ففي حالة زيادة الإنفاق العام بشكل مناسب وفعال، فإنه يمكن أن يحدث زيادة في الطلب على السلع والخدمات المحلية، مما يدعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة ويساهم في نمو الاقتصاد. وبالتالي، تتحسن فرص التوظيف وتزيد إيرادات الدخل القومي والضرائب.

علاوة على ذلك، فإن الانفاق العام على البنى التحتية والخدمات العامة، مثل الطرق والجسور والمدارس والمستشفيات، يعطي الفرصة للشركات الخاصة للقيام بأعمال تجارية جديدة وتحسين بنية تحتية أخرى مرتبطة بهذه الخدمات.

ولكن من المهم أيضًا أن يتم الإنفاق العام بشكل فعال وذكي، مما يحقق أقصى قدر من الاستفادة للاقتصاد والمجتمع، وتجنب إهدار الموارد وزيادة الديون الحكومية. ولذلك، يجب التدقيق في خطط الإنفاق العام والتأكد من تحقيق أهدافها بشكل فاعل.

بشكل عام ، العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي هي علاقة موجبة، ويجب الاستفادة من الإنفاق العام بشكل مناسب وفاعل لتحقيق أعلى درجات النمو الاقتصادي.

الشكل رقم (1-1): العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي (عبدالمجيد و محمد ياسين، 2019-2020)

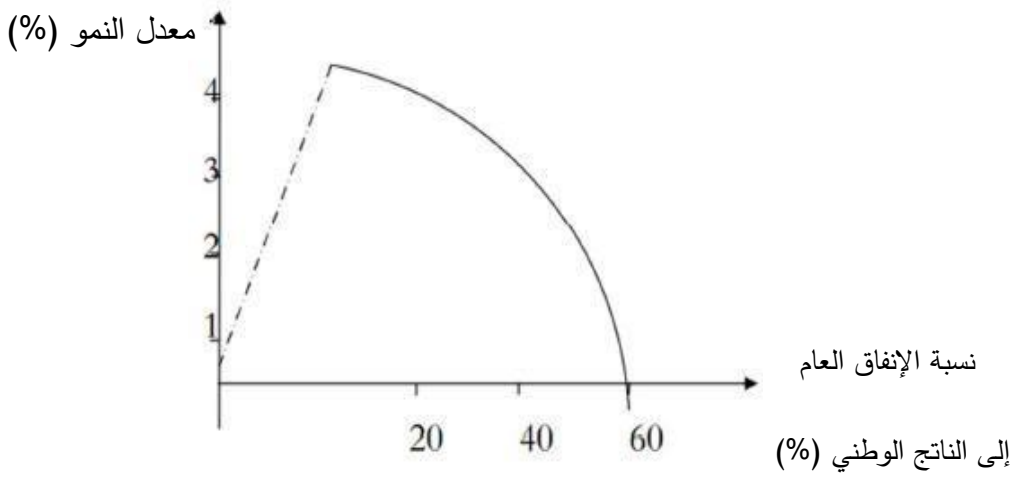

ويظهر لنا من الشكل السابق أنه إذا لم يكن هناك إنفاق عام فإن معدل النمو الاقتصادي يكون منخفضا جدا و غير بعيد عن الصفر، لأن الاقتصاد بحاجة إلى بنى تحتية تسهل حركة عوامل الإنتاج كشبكة الاتصالات، حماية الملكية، دفاع عن ملكية الأفراد و المؤسسات وتنظيم للسوق وفق قوانين وأنظمة محددة، وذلك يظهر من خلال المنحنى الذي يبدأ في الارتفاع مشيرا إلى تزايد معدل النمو الاقتصادي كلما ارتفع حجم الإنفاق العام إلى الناتج المحلي إلى غاية بلوغ الحد الأقصى من النمو الاقتصادي الذي يقابله حجم الإنفاق العام إلى الناتج المحلي حوالي % 15، وبعدها فان أي ارتفاع في نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي يفوق 15% فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بشكل يعكس وجود علاقة سلبية بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي . و يظهر لنا أن العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي تكون موجبة إذا كان يعبر عنها في شكل التغيير النسبي السنوي، و تكون سالبة إذا كان يعبر عنها بالتغيير في معدل النمو السنوي وعموما فإن أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي يتأثر بخصائص البلد المعني بالدراسة و منها الكفاءة التكنولوجية، المقدرة التنظيمية و التخصص الإنتاجي، و يتأثر كذلك بفترة الدراسة و المتغيرات التي تعكس حجم القطاع العام.

الفرع الثاني : الطلب الكلي .

التوازن الكينزي :

أ- **الطلب المتوقع والطلب المحقق** : ينطلق التحليل الكينزي في تصوره للتوازن العام من جانب الطلب، وليؤكد على أن جميع المتعاملين الاقتصاديين سواءا كانوا أفراد، مؤسسات أو دولة يمكنهم التأثير في جانب العرض وبالتالي فإنه يشير إلى أن توازن الاقتصاد يقع عند مستوى التشغيل الناقص، وذلك بحكم أن حجم الناتج هو دالة في الطلب المحقق وليس دالة في حجم العمالة الناشطة . والفرق بين الطلب المتوقع والطلب المحقق هو عبارة عن التغير في المخزون إذا الطلب المتوقع أكبر من الطلب المحقق فذلك يعني زيادة غير متوقعة في المخزون ، أما إذا كان الطالب المحقق أكبر من الطلب المتوقع فإن ذلك يعني انخفاض غير متوقع في المخزون

الشكل رقم (1-2) : التوازن الكينزي (عبدالمجيد و محمد ياسين، 2019-2020)

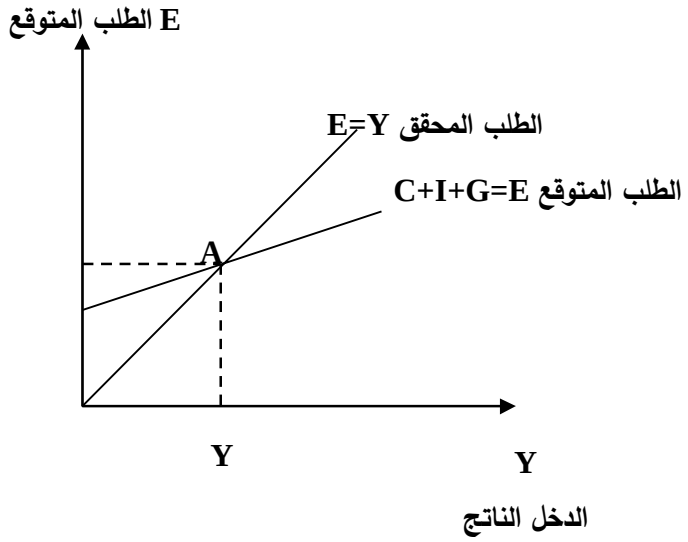

ب – التوازن في سوق السلع و الخدمات :

يعتبر الاستثمار بالنسبة للتحليل الكينزي المتغير الرئيسي في النظام الاقتصادي على المستوى الكلي، ويعتبر مكونا رئيسيا للطلب الكلي وأحد أهم مصادر التقلبات في الدورة الاقتصادية. ويتجلى التوازن في سوق السلع والخدمات في شكل توازن بين الادخار والاستثمار، حيث أن الادخار يمثل عرضا للسلع والخدمات في حين أن الاستثمار يمثل طلبا على السلع والخدمات، ومن خلال منحنى **(IS)** الذي يشير إلى مختلف التراكيب لسعر الفائدة وحجم الناتج والتي من أجلها يتحقق التوازن بين الادخار والاستثمار حيث أن سعر الفائدة متغير خارجي وحجم الناتج متغير داخلي .

الشكل رقم (1-3) : منحنى (IS) (عبدالمجيد و محمد ياسين، 2019-2020)

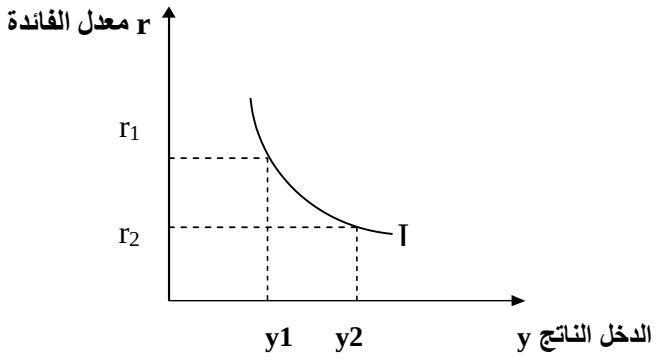

ج – أثر زيادة الانفاق العام على الطلب الكلي :

باعتبار الإنفاق العام أحد مكونات الطلب الكلي فإن ارتفاعه يؤدي إلى انزياح منحنى الطلب الكلي كما يشير المنحنى –**A**– وبالتالي تحول الاقتصاد إلى نقطة توازن جديدة وذلك بفعل آلية المضاعف .

أما الشكل –B– فيشر الى ان زيادة الانفاق العام يؤدي الى انزياح المنحنى **IS** الى اليمين اذ ان الزيادة في الانفاق العام يرفع من حجم الدخل نتيجة اثر المضاعف .

الشكل رقم (1–4) أثر زيادة الإنفاق العام على الطلب الكلي (عبدالمجيد و محمد ياسين، 2019–2020)

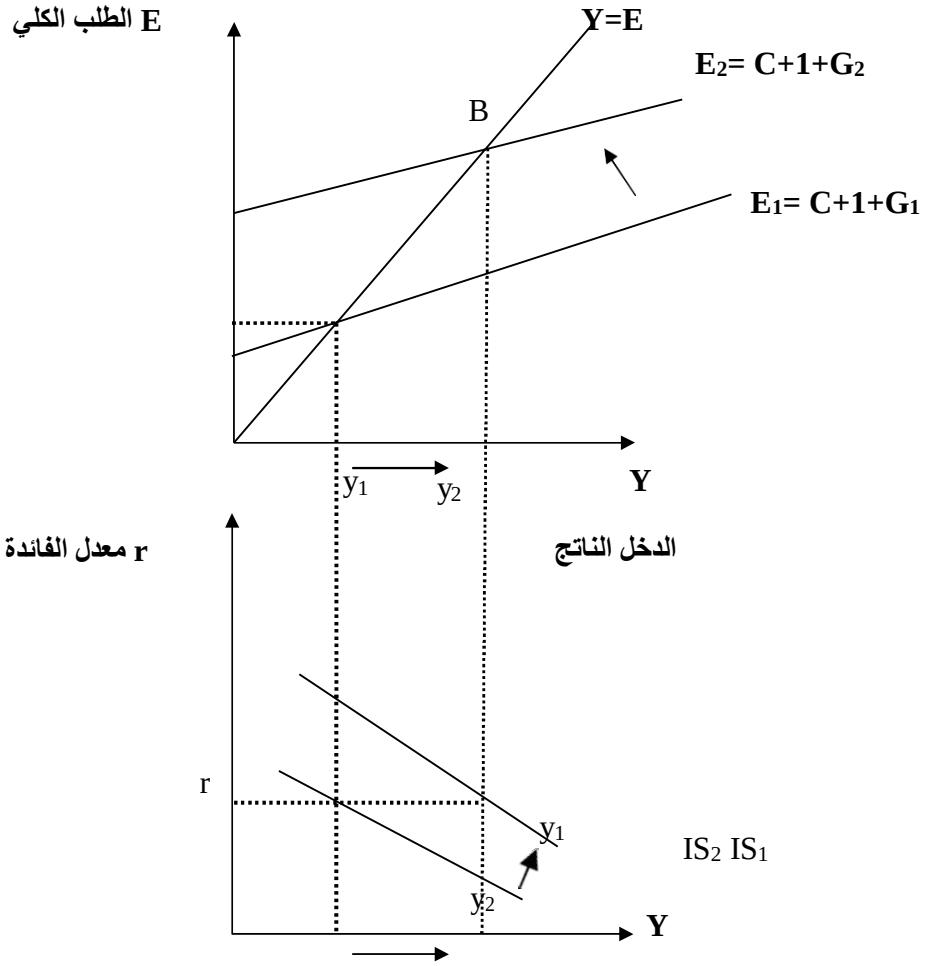

د / التوازن في السوق النقدي :

يحدث التوازن في السوق النقدي الكينزي عندما يتعادل كل من الطلب على النقود و العرض على النقود عندها يتحدد سعر الفائدة التوازي ، حيث أن سعر الفائدة التوازني يتحدد في السوق النقدي عن طريق تقاطع كل من منحني الطلب الكلي على النقود و منحنى العرض الكلي على النقود ، حيث الطلب على النقود الحقيقية يتغير طرديا مع الناتج القومي الحقيقي و عكسيا مع سعر الفائدة السوقي ، بافتراض ثبات مستوى السعر. ويوضح الشكل البياني الموالي كيفية تحقيق التوازن في السوق النقدي.

الشكل (1- 5) : منحنى (LM) (عبدالمجيد و محمد ياسين، 2019-2020)

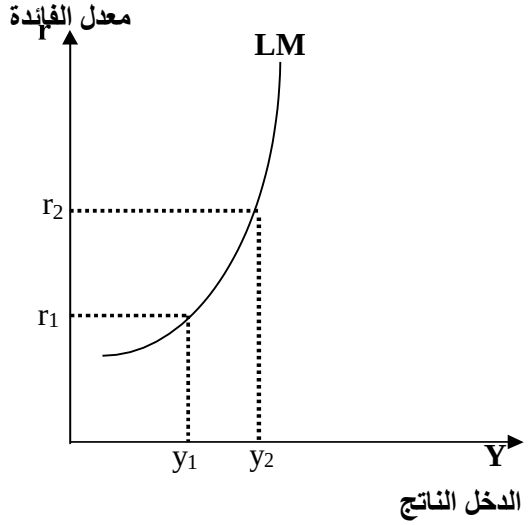

الفرع الثالث : نموذج (IS–LM) .

نموذج (**IS–LM**) هو إطار اقتصادي يستخدم لتحليل الاقتصاد بالكامل، والتفاعلات المختلفة التي تحدث في الأسواق المالية والسلعية. يتألف النموذج من اثنين من المنحنيات المتقاطعة، **IS** و**LM**

المنحنى **IS** يعرض مستويات الإنفاق الاستثماري والحكومي، والصادرات الصناعية في اقتصاد ما. بينما المنحنى **LM** يعرض مستويات الفائدة وكمية المعروض النقدي التي تؤثر على الوضع المالي للبلد.

يستخدم النموذج(**IS–LM**) لتحليل التأثيرات المحتملة للتغييرات في السياسة الاقتصادية، مثل تغيير سعر الفائدة أو الإنفاق الحكومي. كما يستخدم في تحديد تأثيرات التغيرات الخارجية، مثل ارتفاع أسعار النفط أو الاهتمام العالمي بالبلدان النامية.

يعتبر نموذج (**IS–LM**) أداة أساسية لفهم الاقتصاد وتوقع الأحداث الاقتصادية المختلفة، ويستخدم بشكل واسع في البحوث الاقتصادية والتحليلات المالية.

أ / نموذج (IS-LM) في المدى القصير :

الشكل رقم (1-6) : التوازن من خلال نموذج (IS_LM) (عبدالمجيد و محمد ياسين، 2019-2020)

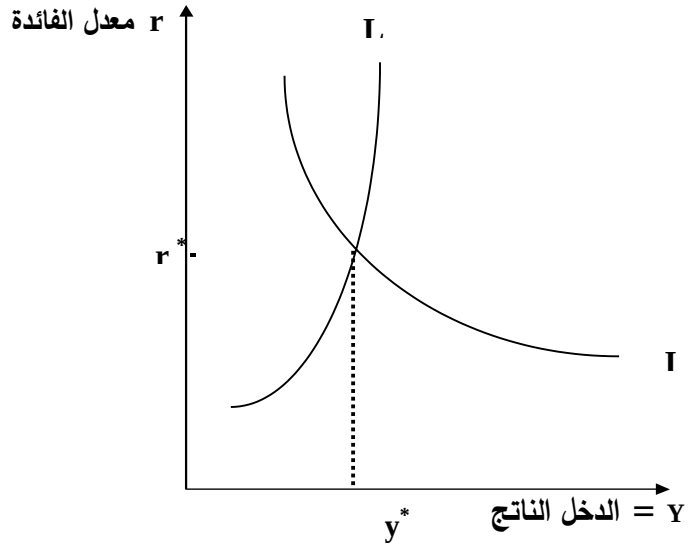

والهدف من خلال دراسة التوازن في نموذج (**LM _ IS**) هو دراسة وتحليل مختلف التغيرات التي تحدث على المدى القصير، والتي يمكن من خلالها دراسة أثر التوسع في سوق السلع والخدمات وسوق النقد.

أثر الزيادة في الانفاق العام على منحنى **IS** :

الشكل رقم (1-7) : أثر زيادة الإنفاق العام في نموذج (IS_LM) (عبدالمجيد و محمد ياسين، 2019-2020)

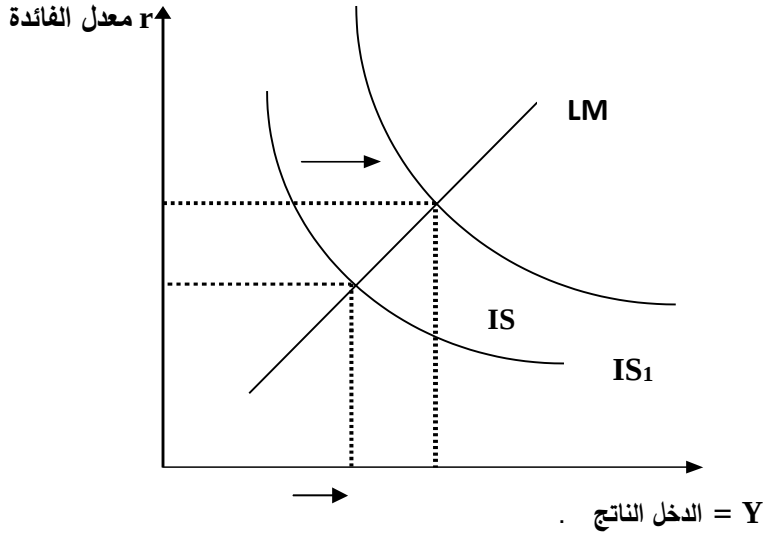

ب / على المدى الطويل :

إن الانتقال من المدى القصير حيث ثبات الأسعار إلى المدى الطويل حيث تتغير الأسعار يؤدي إلى تغيير نقطة توازن الاقتصاد، إذ أن انخفاض مستوى الطلب على السلع والخدمات يؤدي إلى انخفاض الأسعار، وبالتالي تحول نقطة توازن الاقتصاد إلى مستوى جديد عند مستوى منخفض الأسعار وعند المستوى الطبيعي للناتج **(Y).**

ولهذا يظهر لنا كيف أنه على المدى الطويل، فإن منحنى **(LM)** هو الذي يتأثر بفعل تغير مستويات الأسعار صعودا أو هبوطا، ومن ثم فهو يحدد المستوى التوازيتي الجديد للاقتصاد .

الشكل رقم (1-8) : التوازن من المدى القصير الى المدى الطويل (عبدالمجيد و محمد ياسين، 2019-2020)

(a) نموذج (IS-LM)

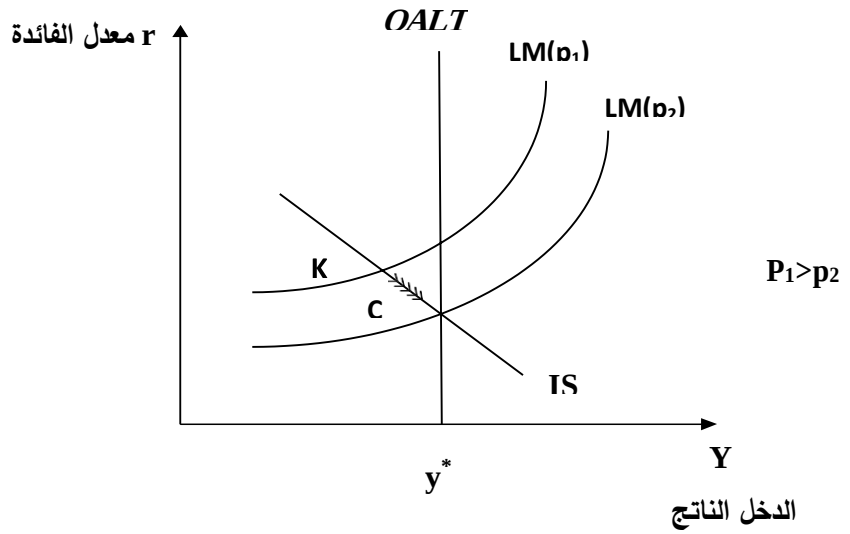

(b) نموذج الطلب و العرض الكلي

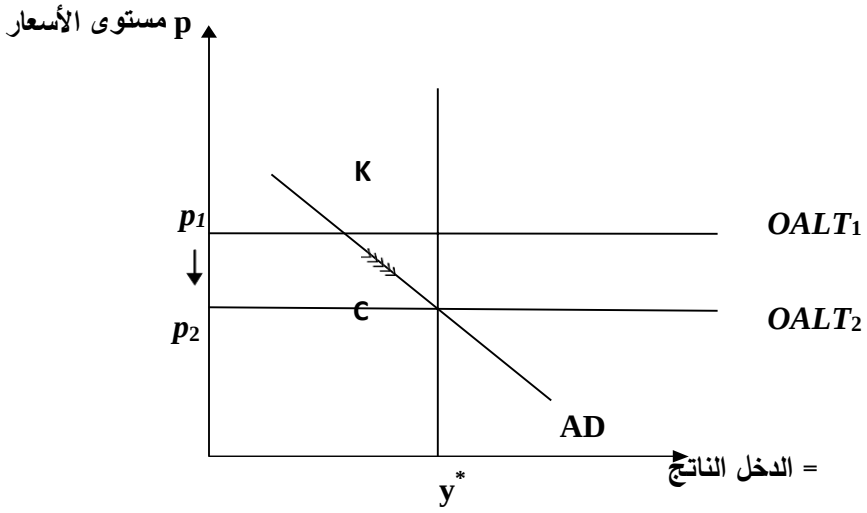

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

اعتمدت جميع الدراسات التحليلية و التجريبية بالبحث عن موضوع العلاقة بين حجم الانفاق الامثل و النمو الاقتصادي ، على مدخلين أساسيين نسبة الى الاقتصادي wagner's law أولهما فرضية بما يعرف بقانون واجنر adolf wagner ، الذي يعتبر اول من لفت الانتباه الى ظاهرة تزايد النفقات العامة ، مع مرور الزمن و ازدياد النمو الاقتصادي ، تبرز ضرورة اجتماعية لزيادة الانفاق العام لإشباع الحاجات العامة و الرغبات المتزايدة لدى الافراد حيث لخص تحليله الى وجود علاقة إيجابية و مباشرة بين مستوى النمو الاقتصادي و حجم القطاع الحكومي ، فكلما زاد الدخل القومي يزيد معه الانفاق العام و ثانيهما النموذج الكينزي الذي ظهر في ثلاثينيات القرن العشرين لمعالجة الازمة الاقتصادية سنة 1929 ، ووفقا لهذا النموذج يعتبر الانفاق العام احد العناصر للطلب الكلي الفعال في الاقتصاد و يدفع تزايده الى زيادة الدخل او الناتج القومي ، بالتالي زيادة النمو الاقتصادي دون ان ننسى دور نظرية النمو الداخلي التي أعطت للحكومات الأساس النظري لتعزيز النمو و قد أجريت عدة دراسات تجريبية لإختبار نموذج نظرية النمو الداخلية لمعرفة العلاقة الديناميكية بين الانفاق العام و النمو الاقتصادي

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

1. دراسة بوالكور نور الدين :

" تحديد الحجم الأمثل للانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1970-2018)"

هدفت هذه الدراسة الى تحديد الحجم الأمثل للانفاق الأمثل في الجزائر خلال الفترة (1979-2017) باستخدام الأساليب القياسية كاختبار استقرارية السلاسل الزمنية و منهجية جوهانسون للتكامل المشترك و المربعات الصغرى المعدلة كليا والمربعات الصغرى الديناميكية ، و قد توصلت الدراسة الى وجود منحنى (BARS CURVE) في الاقتصاد الجزائري كما توصلت الى ان الحجم الأمثل للانفاق الحكومي في الجزائر الذي يساهم في زيادة النمو الاقتصادي الى اقصى حد له يكون في المجال (23.6%-34.9%) و ان نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال العشر سنوات الأخيرة قد تجاوزت نقطة الحد الأمثل للانفاق الحكومي مما انعكس سلبا على النمو الاقتصادي .

2. دراسة حامد صالح علي الفهداوي :

" تحديد الحجم الأمثل للانفاق الحكومي الجاري في العراق و اثره على النمو الاقتصادي للمدة (2004-2017) "

هدف هذا البحث الى تقدير حجم الانفاق الحكومي الجاري الأمثل الذي يعظم معدلات النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004 – 2017) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة ARDL خصوصا و ان الاقتصاد العراقي يعاني من زيادة حجم ذلك الانفاق و توصل البحث ان هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي ، هناك علاقة توازنية طويلة الاجل و ان الحجم الأمثل للانفاق الحكومي الجاري قد بلغ 17.61% من الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث و هو اقل من متوسط الانفاق الحكومي البالغ 26.88% و يوصي البحث بضرورة خفض هذا الانفاق تدريجيا وصولا الى الحجم الأمثل دون الضرر لأصحاب الدخل المحدود لأن تلك الزيادات تشكل عبئا على معدلات النمو الاقتصادي و بالتالي يتم استخدامها في غير أوجه الانفاق الحقيقية و التي يمكن ان تساهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي و بالتالي رفع الناتج المحلي الإجمالي .

3. دراسة مختار رنان :

" حجم الانفاق الحكومي الأمثل و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1973–2019)"

هدفت الدراسة الى تحديد طبيعة العلاقة السببية بين الاقتصاد الموازي و الموارد العامة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990 – 2018) و ذلك عن طريق تحليل بيانات سنوية باستخدام منهجية جرانجر لاختبار العلاقة السببية وفق ثلاث مراحل و هي اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر الموسع ، و اختبار توازن طويل الاجل بين بيانات السلسلتين باستخدام جوهانسون ، اختبار جرانجر للسببية في المدى القصير ، دلت نتائج متغيرتي الدراسة ان العلاقة السببية كانت باتجاه حجم الاقتصاد الموازي الى الموارد العامة في المدى القصير .

4. دراسة قوري يحي عبدالله

" تقدير حجم الانفاق الحكومي الأمثل للنمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال منحنى ARMY و مقاربة ARDL للتكامل المشترك (1992–2020) "

هدفت الدراسة لتقدير حجم الانفاق الحكومي الأمثل للنمو الاقتصادي في الجزائر و تحليل إمكانية تطبيق منحنى Army باستعمال بيانات سنوية تعطي الفترة (1992 – 2020) و عن طريق استخدام العلاقة الخطية و غير الخطية لنموذج التكامل المشترك ، أظهرت النتائج ان العلاقة بين الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي هي علاقة موجبة و غير خطية ، بالاعتماد على علاقة الاجل الطويل تم تقدير الحجم الأمثل للانفاق في حدود 16.80% من الناتج الحقيقي ، تم التوصل أيضا الى ان حجم الانفاق الحالي اكبر بالمقارنة مع حجم الانفاق الأمثل وهو ما يتطلب تخفيض حجم الانفاق.

5. دراسة حامد صالح علي

"تقدير حجم الأمثل للانفاق الحكومي الجاري في الأردن دراسة تطبيقية للمدة (2004 – 2017)"

يعد موضوع الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي أحد الموضوعات التي أثارت اهتمام الباحثين و أن معظم البلدان تأخذ الإنفاق الحكومي كأداة رئيسية لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ويحكمها المبدأ العام المتمثل في تحقيق أكبر الفوائد الاجتماعية بأقل قدر من الإنفاق الحكومي. يهدف البحث إلى تقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي الحالي، مما يزيد من معدلات النمو الاقتصادي في الأردن خلال هذه الفترة (2004–2017) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي مع التباطؤ الموزع (ARDL). بلغ الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي الحالي في الأردن 27.61٪ كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وهو أقل من متوسط الإنفاق الحكومي البالغ 29.24٪ وأن أي زيادة في هذا الحجم ستنعكس سلبا على معدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية

1. دراسة (LONZO LUBU)

" OPTIMAL SIZE OF GOVERNMENT IN THE DEMOCRATIC REPUBLIC OF CONGO "

تقيم هذه الدراسة الحجم الأمثل للحكومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. يستخدم بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة (1961–2013) ويستند إلى نموذج يستخدم منحنى أرمي. إنه يأخذ في الاعتبار الآثار المحتملة لتكوين الإنفاق العام (الأجور والرواتب والإعانات والتحويلات والتعليم والصحة والبنية التحتية والأشغال العامة ومؤسسات الدفاع والديون الداخلية والخارجية والاستثمار العام ...). تشير النتائج التجريبية إلى أن الحجم الأمثل للحكومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يقدر بنسبة 25٪ بين عامي 1961 و2013 مقابل مستوى الموظفين البالغ 21٪. إنه 22٪ بين عامي 2001 و2013. إنهم يظهرون أن الدولة تنفق أقل بكثير من نموها المحتمل. تظهر الدراسة أيضا الضعف في الإنفاق على رأس المال البشري بما في ذلك التعليم والصحة والبنية التحتية الاقتصادية، في حين تواصل الدولة زيادة تكوين نفقاتها للمؤسسات السياسية والإنفاق الدفاعي بشكل كبير إلى ما هو أبعد من إمكاناتها.

2. دراسة (FRANCOIS FACCHINI and MICKAEL MELKI)

" OPTIMAL GOVERNMENT SIZE AND ECONOMIC GROWTH IN FRANCE (1871 −2008) : AN EXPLANATION BYTHE STATE AND MARKET FAILURES "

تدرس هذه المقالة آثار الإنفاق العام على النمو الاقتصادي لفرنسا خلال الفترة 1871−2008 من وجهة نظر تجريبية ونظرية على حد سواء. يقترح في القسم الأول مراجعة الأدبيات وفي القسم الثاني نموذجا نظريا لحساب وجود منحدر U مقلوب أو علاقة غير خطية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي. يختبر في قسم ثالث وجود هذا المنحنى لفرنسا ويظهر أن الحجم الأمثل للقطاع العام لهذا البلد ولفترة المراقبة المختارة يبلغ حوالي 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي الوطني، بما يتجاوز هذا الرقم الإنفاق العام له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

3. دراسة (GBAGUIDI AHODEGNON TANGUY)

"**Taille optimale des depenses publiques au benin : Une application de modele de Scully**"

الهدف من هذه المقالة هو دراسة الحجم الأمثل للإنفاق العام الذي له تأثير أكبر على النمو الاقتصادي في بنين خلال الفترة 1990−2021. ولتحقيق ذلك، تم استخدام نموذج سكالي على البيانات الثانوية من BCEAO. تشير تقديرات معلمات النموذج المستخدم إلى نتيجتين رئيسيتين:

(1) الحجم الأمثل لإجمالي الإنفاق العام فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي هو 33.18٪ مقارنة بمتوسط 17.38٪ خلال الفترة 1980−2021 و 28.36٪ في عام 2021؛

(2) الإنفاق العام، وخاصة على الاستثمار، هو تلك التي لها تأثير مضاعف على النمو الاقتصادي في بنين. وبالتالي، فإن حصة الموارد المخصصة لإجمالي الإنفاق العام أقل من اللازم. ومع ذلك، فإن نسبة النفقات الرأسمالية قد وصلت تقريبا إلى ما هو مطلوب. تضفي هذه الحالة الشرعية على حاجة الدولة إلى بذل المزيد من الجهد في تعبئة الموارد المالية من خلال الإصلاحات في تنفيذ الميزانية وتطوير البنية التحتية لدعم النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث : التعليق على الدراسات السابقة

تعرضت الدراسات السابقة الى تحليل السلاسل الزمنية بتطبيق أساليب إحصائية و قياسية مختلفة ، حيث تم اجراء اختبارات باستخدام الأساليب القياسية كإختبار استقرارية السلاسل الزمنية و منهجية جوهانسون للتكامل المشترك ، و المربعات الصغرى المعدلة كليا و المربعات الصغرى الديناميكية ، و بإستخدام منهجية جرانجر لإختبار العلاقة السببية كإختبار جذر الوحدة باستعمال ديكي فولر و اختبار توازن طويل الاجل بين بيانات السلسلتين باستخدام جوهانسون .

كما تناولت دراسات أخرى أسلوب الانحدار الخطي البسيط كدراسة حامد صالح علي الفهداوي و نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المبطأة **(ARDL)** .

فيما جمعت دراسات أخرى بين النماذج السابقة و معظم هذه الدراسات لخصت الى ان أسلوب الاختبارات السببية و التكامل المتزامن تعطي نتائج افضل و ادق اذا ما أخذ في الحسبان دقة المعطيات و مصداقية مصادرها ، و بعد مناقشة الدراسات العربية و الأجنبية السابقة فقد تبين :

- أهمية العلاقة المزدوجة بين المؤشرات الاقتصادية كالانفاق العام و النمو الاقتصادي في ظل التقنيات الحديثة.
- الاهتمام بالاساليب الإحصائية التي تتخذ الدول من خلالها إجراءات و قرارات مستقبلية تقضي على هشاشة اقتصاديتها ، و التي من خلالها نتعرف على حقيقة العلاقات بين أدوات السياسة المالية و السياسة النقدية .

المطلب الرابع : أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسات السابقة .

الفرع الأول: أوجه الشبه مع الدراسة الحالية .

ان الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في ما يلي :

- الاخذ بعين الاعتبار الصفة الحركية و الديناميكية التي تتصف بها الظاهرة.
- مسايرة التطور الذي عرفته المنذجة القياسية من خلال تقديم اهم الأساليب و الاختبارات الإحصائية و القياسية .

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية

تختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة فيما يلي :

* **بيئة الدراسة** : طبقت الدراسة الحالية على بيئة تختلف نوعا ما عن بيئات الدراسات السابقة حيث تناولت دراسة العلاقة السببية والتكامل المتزامن بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر .

* **حجم العينة** : طبقت الدراسة على قاعدة بيانات صغيرة جدا، وهذا ما يستدعي الحذر و التركيز في دقة المعطيات و النتائج .

* **مدة الدراسة :** تناولت فترتين مهمتين من 1986 بداية ازمة أسعار النفط و مخططات الإنعاش الاقتصادي الى 2019 اثر سياسة التقشف في الجزائر .

الخلاصة:

تطور دور النفقات العامة مع تطور و ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية في الفكر التقليدي الذي ينادي بحيادها و حصرها في اضيق الحدود ، تحت شعار احسن النفقات أضيقها ، الا انه من الصعب تحقيق حياد النفقات العامة نظرا لما تستوجبه الظروف كالازمات من تجخل الدولة لحلها ، او تحقيق اهداف نمو الناتج المحلي .

لقد قامت الدراسة من خلال هذا الفصل بإعطاء صورة واضحة عن دور الدولة في الحياة الاقتصادية ، و ملخص لأهم المفاهيم النظرية التي تأخذ بعين الاعتبار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، من خلال هذا الفصل يظهر ان الانفاق العام أداة فعالة في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية و بالخصوص السياسة المالية و معالجة الاختلالات الناتجة عن الدورة الاقتصادية ، و يعتبر الانفاق العام المحور الذي يستند عليه تحليل و تحديد مستويات الطلب الكلي في الاقتصاد ، فهو العامل الأكثر تأثيرا في تحديد اتجاهات الاقتصاد الوطني من خلال مؤشرات النمو الاقتصادي الذي يعد هو الاخر من اهم مؤشرات قياس تطور النشاط الاقتصادي .

الفصل الثاني

دراسة العلاقة بين الإنفاق العام

والنمو الاقتصادي

تمهيد:

من خلال هذا الفصل نسعى الى تحليل المتغيرات و أدوات الدراسة لقياس العلاقة بين الانفاق العام و النمو الاقتصادي و كذا معرفة الحجم الأمثل للانفاق العام بأدوات قياسية و هذا بالاعتماد على بيانات سنوية (1986-2019) و الخاصة بحالة الجزائر.

بالنظر الى العلاقة الترابطية بين متغيرات الدراسة كما ظهرت في الدراسات السابقة فقد وجب استخدام الأساليب القياسية و من بينها نجد انحدار التكام المشترك الذي ظهر في الثمانينات و أصبح الأكثر استعمالا لتقدير نماذج الانحدار ، كونها تأخذ الاتجاه العشوائي للسلسلة الزمنية في الحسبان ، و هذا ما يجنبنا الوقوع في الانحراف الزائف .

و اذا اردنا توضيح علاقة المدى الطويل لابد من اجراء اختبار الاستقرارية ، لأنه باستخدام سلاسل زمنية غير مستقرة قد يعطينا نتائج زائفة و بعد اختبار التكامل المشترك نقوم باختبار السببية لمعرفة هذه العلاقة .

المبحث الأول: تقديم وتحليل متغيرات وأدوات الدراسة.

من خلال ما يلي تحليل المؤشرات الاقتصادية المستعملة كمتغيرات في النموذج بالاعتماد على التحليل القياسي و التحليل الوصفي على مدى فترة الدراسة (1986-2019) ، ثم عرض أدوات الدراسة .

المطلب الأول: تقديم المتغيرات وتحليل معطيات الدراسة.

الفرع الأول: تعريف المتغيرات .

تمثلت المتغيرات في مشاهدات سنوية للفترة (1986-2019) ، أي ان حجم العينة هو 34 مشاهدة و ذلك بالنسبة للإقتصاد الجزائري ، أي ان مجتمع الدراسة هي الدولة الجزائرية ككل ، و فيما يلي التعريف بالمتغيرات المستخدمة :

أولا الإنفاق العام (المتغير المفسر)

و المقصود به بإجمالي الانفاق العام مقاسا بالعملة المحلية و يرمز له (GNE) ، و اعتمدنا على قاعدة بيانات من البنك الدولي .

ثانيا: النمو الاقتصادي (المتغير التابع)

و المقصود به بإجمالي الناتج المحلي مقاسا بالعملة المحلية و يرمز له (TDP) ، و اعتمدنا على قاعدة بيانات من البنك الدولي .

الفرع الثاني: تمثيل تطور متغيرات الدراسة

أولا- الانفاق العام .

1- التحليل الإحصائي:

عرف اجمالي الانفاق العام تذبذبا كبيرا بين الزيادة و التراجع ، الامر الذي يظهر لنا جليا في الشكل البياني .

الشكل (2-1) : تطور إجمالي الانفاق الوطني في الجزائر خلال الفترة (1986-2019)

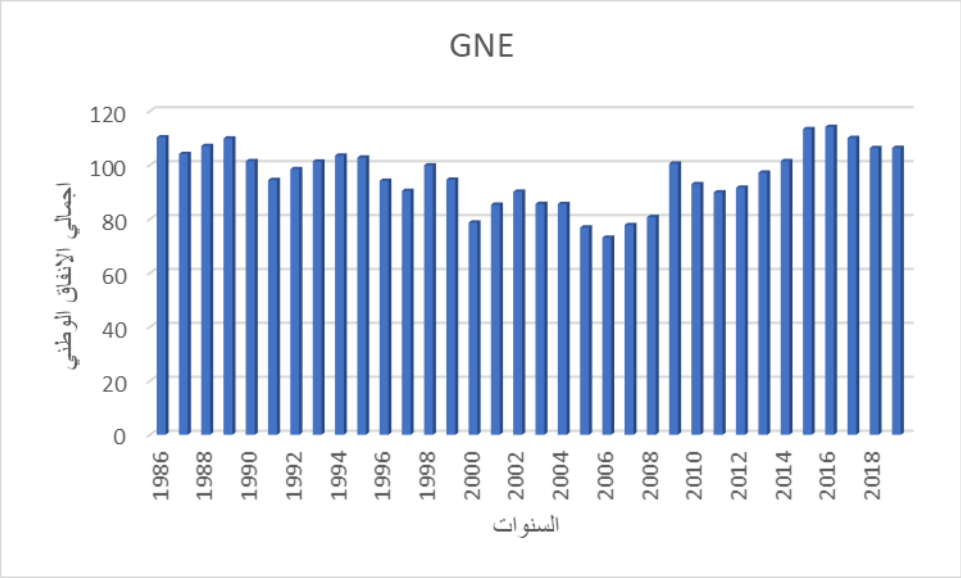

المصدر : من اعداد الطالبين باستخدام برنامج EXCEL2013

2- التحليل الاقتصادي :

من خلال ملاحظة الشكل يظهر جليا تذبذبا كبيرا لحجم الانفاق العام من سنة لأخرى ، و تزايد مستمر نوعا ما خاصة مع نهاية فترة التسعينات ، فبعدما حاولت الدولة اصلاح القطاع الصناعي و خلق التكامل بينه و بين القطاع الزراعي ، سعت الى احداث إصلاحات هيكلية بين (1986-1998) إثر الصدمة النفطية سنة 1986 التي نتج عنها ضعف الاقتصاد الجزائري و تبعيته للمحروقات بنسبة قاربت 97% ، فتغير دور الدولة خلال هذه المرحلة من دور المنح و الموزع الى دور المراقب و المنظم ، لذلك شهد حجم النفقات العامة تطورا اكثر مما كان عليه من قبل ، رغم ما كانت تعيشه الجزائر أيضا في فترة العشرية السوداء خلال تسعينيات القرن الماضي و اثارها .

في حين شهدت الفترة الممتدة بين (2006-2016) نموا متسارعا لحجم الانفاق العام تزامنا مع البحبوحة المالية التي عرفتها البلاد خلال تلك السنوات و الناجمة أساسا عن ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية و توقع تواصله في المدى المتوسط على الأقل إضافة الى زيادة الطلب على المنتجات النفطية نتيجة حالة الاستقرار

التي شهدتها معظم الدول المصنعة للبترول في السنوات الأخيرة ، الامر الذي سمح للجزائر بتأمين موارد مالية هامة مكنتها من اتباع سياسة توسعية لتحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية من خلال تطبيق مخططات خماسية رصدت لغرضها مبالغ مالية ضخمة قصد تحقيق الأهداف المنشودة منها ، وهي مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق فيه (2001-2004) ، البرنامج التكميلي لدعم النمو الممتد في (2005-2009) و برنامج دعم النمو الاقتصاي المطبق خلال المرحلة (2010-2014) .

ثانيا-النمو الاقتصادي :

1- التحليل الاحصائي :

يتبين من القيم الموضحة في المنحنى ادناه ان اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1986-2019) كان متصاعدا بين الزيادة و التراجع ، أي متذبذب بعض الشيء ، الامر الذي يظهر في الشكل التالي :

الشكل (2-2) : تطور إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (1986-2019)

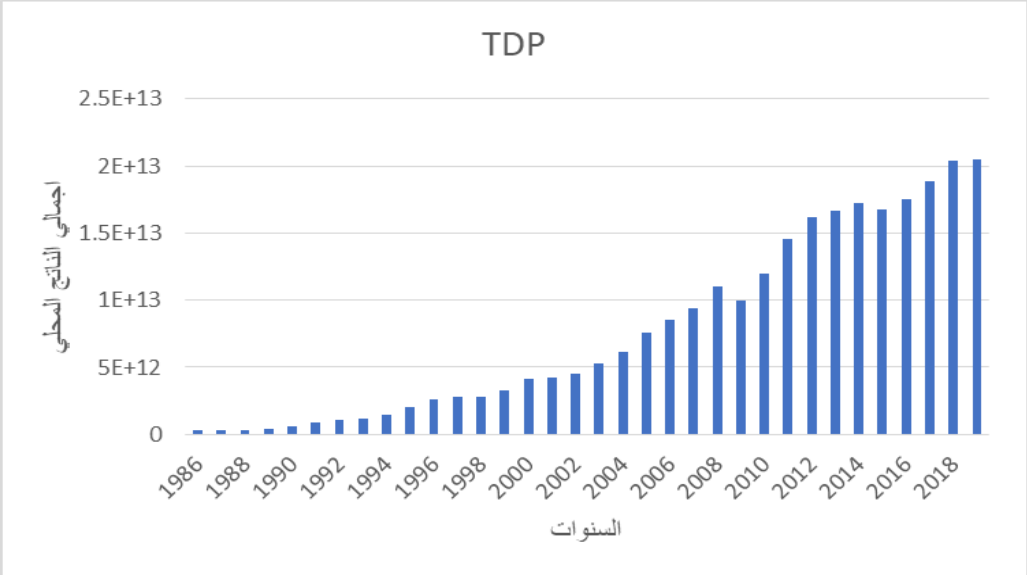

المصدر : من اعداد الطالبين باستخدام برنامج EXCEL2013

2- التحليل الاقتصادي :

عند متابعة تطور الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل احد اهم المؤشرات الاقتصادية و الذي ما زال يستعمل على نطاق واسع كأحد اهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في مجال التنمية الاقتصادية ، فنجد انه عرف نمو خلال الفترة (1990-1997) بعد ان كان متدهورا نتيجة للصدمة النفطية سنة 1986 ، و يمكن اختيار الفترة (1998-2008) كمرحلة استقرار الناتج المحلي الإجمالي الذي شهد تراجعا نسبيا سنة 2009 بسبب

تراجع أسعار النفط نتيجة انخفاض الطلب العالمي خاصة مع بداية الازمة المالية أواخر 2007 بالإضافة الى أسباب ترتبط بمخزون البلد من البترول و انخفاض الإنتاج .

لكن سرعان ما سجل الناتج المحلي الإجمالي منحنى تصاعديا متسارعا خلال الفترة (2010-2016) بسبب التحسن المسجل من خلال تزايد صادرات المحروقات المرتبطة بدورها بأسعار النفط و بالتالي فإن الاقتصاد الجزائري مرهون بسعر النفط و تقلباته الاجمالية .

المطلب الثاني : الأدوات القياسية و الإحصائية للدراسة .

الفرع الأول : دراسة السببية

1-السببية حسب مفهوم غرانجر Granger:

حسب مفهوم غرانجر للسببية فانه يمكن القول ان المتغير X يسبب المتغير Y اذا كان توقع هذا الأخير الذي يعتمد بشكل كبير على ماضي X، إضافة الى ماضيه هو احسن من توقع Yالذي يعتمد فقط على ماضيه ، ويشتمل اختيار غرانجر على تقدير الزوج التالي من الانحدارات :

$$Y_i = C_1 + \sum_{i=1}^{n} \alpha_i Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{m} \beta_j X_{t-j} + \mu_{1t} \dots\dots\dots\dots 1$$

$$X_t = C_2 + \sum_{i=1}^{q} \delta_j Y_{t-j} + \mu_{2t} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 2$$

ويمكن تمييز اربع حالات:

- سببية أحادية الاتجاه من X نحو Y: وهذا يعني ان المعلمات للمتغير X المبطأ في المعادلة 1 تختلف احصائيا عن أي $(\sum_{j=1}^{n} \beta_j \neq 1)$، ومعلمات المتغير Y المبطأ في المعادلة 2 لا تختلف احصائيا عن 0 أي $(\sum_{j=1}^{n} \delta_j = 0)$.
- تغذية استرجاعية أي المتغير المستقل يسبب المتغير التابع، والمتغير التابع يسبب المتغير المستقل، و هذا يعني أن جميع المعلمات للمتغيرين المبطأين في المعادلتين 1و2 تختلف احصائيا عن 0
- لا توجد سببية بين المتغيرين التابع والمستقل، وهذا يعني أن جميع المعلمات للمتغيرين المبطأين في المعادلتين 1 و 2 تختلف احصائيا.

اما بالنسبة للخطوات المتبعة في اختبار السببية لغرانجر فيمكن توضيحها فيما يلي:

أ-نقوم بتقدير صيغة انحدار المتغير Y_t على مبطأته Y_{t-1} و متغيرات أخرى ان كان يعتقد ان لها تاثير على Y_t فقط واستبعاد مبطآت المتغير المستقل وتسمى بالصيغة المقيدة ، وانطلاقا من هذه الصيغة يمكن الحصول على مجموع مربعات البواقي المقيدة RSS_R.

ب- تقوم بتقدير صيغة انحدار Y_t على مبطأته Y_{t-1} ومتغيرات أخرى ان كان لها تأثير على المتغير التابع بالإضافة الى مبطآت المتغير المستقل ، وتسمى هذه الصيغة بالصيغة الغير مقيدة وانطلاقا منها يمكن الحصول على مجموع مربعات البواقي الغير مقيدة RSS_{UR}.

ت-اختبار فرض العدم والذي ينص على عدم وجود علاقة سببية تتجه من المتغير المستقل نحو المتغير التابع أي : $H_0 = \sum \beta_J = 0$. و لإختبار هذا الغرض يجب حساب إحصائية فيشر $\mathbf{F_t}$ من العلاقة التالية :

$$F_c = \frac{(RSS_R - RSS_{UR})/m}{(RSS_{UR})/(n-k)}$$

و التي تتبع توزيع فيشر مع **m** و **n-k** درجات حرية حيث ان **m** يمثل عدد الفجوات الزمنية في حالة المتغير **x** و **k** هو عدد المعالم المقدرة في الصيغة الغير مقيدة . فإذا تجاوزت قيمة فيشر المحسوبة القيمة الجدولية عند مستوى دلالة مختار ترفض فرضية العدم و نقول ان المتغير **x** يسبب المتغير **y** ، كما يمكن تسجيل بعض الأشياء المهمة و التي يجب أخذها بعين الاعتبار اثناء اجراء هذا الاختبار و هي :

- لا يجب ان تكون السلاسل الزمنية قيد الدراسة مستقرة .
- يجب ان يكون حدي الخطأ في النموذجين μ_{1t} و μ_{2t} غير مرتبطين .

الفرع الثاني : الحجم الأمثل للقطاع الحكومي و النمو الاقتصادي . (قندوسي، 2013-2014)

ان وجود مستوى امثل للنفقات العمومية يفترض وجود دالة كثير حدود من الدرجة الثانية (قطع مكافئ)بين النمو الاقتصادي و متغيرة وكيلة عن النفقات العمومية الت تحدد حجم القطاع الحكومي و تسمى كذلك منحنى آرمي ، و تعطى الدالة بالشكل التالي :

$$Y = aX^2 + bX + C$$

بحيث المتغير **Y** النمو الاقتصادي و هو الناتج الداخلي الخام الحقيقي و المتغير **X** يمثل حجم الانفاق العام فإذا كان المعامل **a** سالب هذا يعني ان المنحنى عبارة عن قطع مكافئ محدب من الأعلى ، أما اذا كان موجب فيكون المنحنى محدب من الأسفل ، و تكون احداثيات الذروة كالتالي : $\left(\frac{-b}{2a}; \frac{4ac-b^2}{4a}\right)$ و التي تمثل المستوى الأمثل للانفاق العمومي .

الفرع الثالث : التعريف بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات ARDL .

يعتبر هذا النموذج مزيج بين نموذج **AR** و نموذج الابطاء الموزع المحدود حيث ان هذا الاختبار لا يتطلب ان تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة ، و يمكن تطبيق **ARDL** بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ، ما اذا كانت عند المستويات **I(0)** او متكاملة من الدرجة الاولى **I(1)** او خليط من الاثنين ، و لكن يجب الا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية **I(2)** و يتميز بالخصائص التالية :

- يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على افضل مجموعة من البيانات من نموذج الاطار العام .
- يتمتع بخصائص افضل في حالة السلاسل القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك .
- يعطي افضل نتائج للمعلمات في الاجل الطويل و اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير
- يمكننا هذا النموذج من فصل تأثيرات الاجل القصير عن الطويل ، حيث نستطيع تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة في المدى الطويل و القصير في نفس المعادلة ، بالإضافة الى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع .
- تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المدى القصير و الطويل .
- معلماته المقدرة في المدى القصير و الطويل أكثر اتساقا من الطرق الأخرى مثل : جوهانسون .

يتضمن اختبار نموذج **ARDL** في الأول وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج ، و اذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل الى تقدير معلمات الاجل الطويل و كذا معلمات المتغيرات المستقلة في الجل القصير ، و لأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية فيشر من خلال اختبار والد ، حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ، يعني غياب العلاقة التوازنية في المدى الطويل :

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة التي تعني وجود تكامل مشترك في الاجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج :

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0$$

بعد القيام بإختبار والد نقوم بمقارنة إحصائية فيشر المحسوبة بالقيم المجدولة التي وضعها **PESARAN ET AI** ، حيث نجد لهذه الجداول قيم حرجة للحدود العليا و الدنيا عند حدوث معنوية مبينة لإختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة ، فإذا وجدنا ان **F** المحسوبة اكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة فإننا نرفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة التي تعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل ، اما اذا كانت القيمة المحسوبة اقل من الحد الأدنى المقترح للقيم الحرجة فإننا نقبل فرضية العدم التي تعني عدم وجود علاقة

توازنية طويلة الاجل بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة .

المبحث الثاني : عرض النتائج و مناقشتها .

سنتطرق في هذا المبحث الى صلب الدراسة التطبيقية و هي اختبار الانفاق العام و النمو الاقتصادي باستخدام أدوات إحصائية التي قمنا بها في المبحث السابق ، سنتناول في المطلب الأول عرض النتائج بشكل متسلسل مستخدمين جداول نظرا لسهولتها في عملية التحليل ، اما المطلب الثاني سنقوم بمناقشة و تحليل النتائج المتوصل اليها في المطلب الأول .

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة التطبيقية .

للقيام بدراسة أي ظاهرة اقتصادية و التوصل الى نتائج دقيقة و واقعية يلزم اللجوء الى أساليب قياسية حديثة في معالجة السلاسل الزمنية باستخدام اختبارات الاستقرارية ، التكامل المشترك ، السببية ، و نماذج تصحيح الخطأ على البيانات المستخدمة تجنبا لظهور مشكلة الانحراف رغم الحصول على قيمة مقبولة لمعامل التحديد و قيم ذات دلالة إحصائية لكل من فيشر و استيودنت .

الفرع الأول : تقدير النموذج لإجمالي الناتج المحلي بدلالة اجمالي الانفاق العام .

ان وجود مستوى امثل للنفقات العمومية يفترض وجود دالة كثيرة حدود من الدرجة الثانية بين النمو الاقتصادي و الانفاق العام الذي يحدد حجم القطاع الحكومي الأمثل ، و يسمى كذلك بمنحنى آرمي ، بحيث تعطى بالشكل التالي :

$$TDP = a(GNE)^2 + b(GNE) + \varepsilon_t$$

حيث **a** و **b** معالم مقدرة و ε_t تمثل سلسلة البواقي ، و بالاستعانة ببرنامج **EXCEL2013** تحصلنا على التالي :

$$TDP = -0.2309*GNE^2 + 10.142*GNE + \varepsilon$$

نلاحظ ان العلاقة بين حجم الانفاق العام و النمو الاقتصادي المعبر عنه لإجمالي الناتج المحلي علاقة طردية إيجابية و قوية نوعا ما ، لأنها تقترب من الواحد وتساوي 0.9861 ، اتباعا لكل ما سبق نلجأ الى دراسة السببية بين الانفاق العام و النو الاقتصادي للتأكد من مدى حقيقة تلك العلاقة الإيجابية ، و هل تأثيرها مؤقت أم انه يظهر في المدى البعيد .

الفرع الثاني : دراسة السببية (جرانجر) .

نقوم في البداية بتحديد عدد الفجوات الزمنية المختارة في اختبار السببية على السلاسل المستقرة و ندخل اقصى تأخير منهم **p=5** فنحصل على الملحق رقم (3)

بعد الحصول على التاخيرات نقوم بإجراء هذا الاختبار على **var(1)** و نحصل على الملحق رقم (4) من خلال القيم الإحصائية نقبل وجود السببية بين الانفاق العام و النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5% (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.0004 وهو اصغر من 0.05) ، و بالتالي فإن الانفاق العام يؤثر على

النمو الاقتصادي و العكس صحيح ، خيث من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل وجود السببية بين النمو الاقتصادي و الانفاق العام عند مستوى معنوية 5% (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.0006 وهو اصغر من 0.05) ، أي هناك سببية في الاتجاهين .

الفرع الثالث : الحجم الأمثل للقطاع الحكومي و النمو .

الشكل (2-3) منحنى آرمي : **(courbe d'armey)**

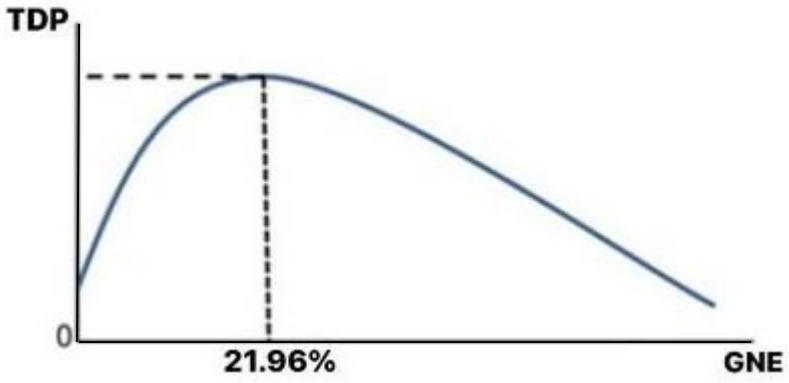

المصدر : من اعداد الطالبين

ان وجود مستوى امثل للنفقات يفترض دالة من الدرجة الثانية (قطع مكافئ) ، لذلك ادخلنا في دراستنا مربع النفقات التي تحدد حجم القطاع الحكومي و تسمى كذلك بمنحنى آرمي ، حيث تعطى بالشكل التالي :

$$TDP = -0.2309*GNE^2 + 10.142*GNE + \varepsilon$$

من اجل معرفة الذروة العظمى التي تحقق قيمة الانفاق الأمثل ، يجب الحساب بالقانون التالي :

$$\frac{b}{-2a} = \frac{10.142}{-2(-0.2309)} = 21.96\%$$

حيث أظهرت نتائج التحليل القياسي ان الحجم الأمثل للانفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بـ21.96% ، حيث شهد نسبا مختلفة في الفترة السابقة ، وهذا يعني ان الانفاق العام في الجزائر مرتبط بأسعار النفط اذا كان هناك ارتفاع في أسعار النفط فهذا يعني ان الدولة تنفق نسب كبيرة ، اما في فترة الازمات يحدث العكس ، و استنادا الى منحنى آرمي عند وصول معدل الانفاق الى الذروة و هو ما يسمى الحجم الأمثل للانفاق العام و الذي قيمته في الاقتصاد الجزائري حوالي 22% ، عندها يكون معدل النمو الاقتصادي في اقصى حالاته ، و الناتج الحدي للانفاق مساويا للصفر ، لكن المزيد من الانفاق سيعمل على تناقص معدلات النمو الاقتصادي ، ان تحقيق اقصى معدلات ممكنة للنمو الاقتصادي عبر آلية الانفاق العام للحكومة في الجزائر مرهون بوصول نسبة الانفاق العام للناتج المحلي الى 21.96% .

و بمقارنة هذه النتائج مع نتائج الدراسات السابقة في عدة بلدان حيث نجد ان دراسة الجزائر في

الفترة (1979–2017) توصلت الى حجم امثل للانفاق الحكومي الى اقصى حد له في المجال (23.6%–34.9%) و ان نسبة الانفاق الحكومي الأمثل في العشر سنوات الأخيرة تجاوز نقطة الحد الأمثل مما انعكس سلبا على النمو الاقتصادي ، و هذا ما يطابق دراستنا . الدراسة العراقية خلال المدة (2004–2017) وجدت علاقة توازنية طويلة الاجل و ان الحجم الأمثل للانفاق الحكومي بلغ 17.61% من الناتج المحلي الإجمالي ، وهو اقل من 26.88% ، و يوصى البحث بضرورة خفض هذا الانفاق تدريجيا ، و هذا يختلف عن دراسة الجزائر . دراسة الجزائر في الفترة (1992–2020) أظهرت ان هناك علاقة موجبة غير خطية و قد تم تقدير الحجم الأمثل للانفاق بحدود 16.8% و هذا لم يطابق دراستنا . دراسة الأردن (2004–2017) قدر الحجم الأمثل 27.61% كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ، و هو اقل من متوسط الانفاق الحكومي البالغ 29.24% و هذه الدراسة لم تطابق دراستنا . دراسة جمهورية الكونغو الديمقراطية (1961–2013) حيث بلغ حجم الانفاق الأمثل 21% حيث تظهر الدراسة الضعف في الانفاق على راس المال البشري ، في حين تواصل الدوولة زيادة النفقات للمؤسسات السياسية . دراسة فرنسا (1871–2008) حيث بلغ الحجم الأمثل للانفاق 30% و اذا تجاوز هذا الرقم الانفاق العام سيكون له تاثير سلبي على النمو الاقتصادي الفرنسي و هذا شبيه بالدراسة التي قمنا بها . دراسة بنين (1980–2021) قدر الحجم الأمثل 28.36% .

الفرع الرابع : الانحدار الذاتي للفجوات ARDL .

1- اختبار درجة الابطاء المثلى :

لإختبار فترة الابطاء الملائمة للمتغيرات يجرى انحدار ذاتي لكل المتغيرات و يتم الحصول على نتائج التقدير و التي كانت كالتالي : الجدول (2-1) : درجة الابطاء المثلى .

معايير اختيار تباطؤ المتغيرات VAR
المتغيرات الداخلية : GNE DTDP
المتغيرات الخارجية : C
الوقت : 12:38 التاريخ : 23/08/06
العينة : 1986 2019
شملت الملاحظات : 28

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
65.23570	65.20177	65.20661	7.14e+25	NA	-910.8925	0
64.11843	64.31663*	64.03116	2.21e+25	36.52924	-890.4362	1
64.24734	64.57767	64.10188	2.39e+25	4.944697	-887.4264	2
64.37685	64.83932	64.17322	2.60e+25	4.501991	-884.4250	3
64.02831	64.62291	63.76650	1.77e+25	13.15627*	-874.7309	4
63.87262*	64.59935	63.55262*	1.49e+25*	8.493007	-867.7367	5

* يشير الى ترتيب التأخر المحدد بواسطة المعيار
LR : إحصائية اختبار LR المعدلة المتسلسلة (كل اختبار بمستوى 5%)
FPE : خطأ التنبؤ النهائي
AIC : معيار معلومات اكايك
SC : معيار معلومات شوارز
HQ : معيار معلومات حنان كوين

من اعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج برنامج **eviews12**

نلاحظ ان درجة الابطاء 5 هي الدرجة المثلى للابطاء في كل المتغيرات .

2- اختبار وجود علاقة توازية طويلة الاجل :

لإختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات نستخدم اختبار الحدود **ARDL BOUNDS TEST** و اذي يعتمد على إحصائية فيشر التي يتم مقارنتها مع القيم المجدولة ، نتائج هذا الاختبار مبينة في الجدول التالي :

الجدول (2-2) : اختبار **ARDL BOUNDS TEST** .

نموذج المدى الطويل و اختبار الحدود ARDL
المتغير المعتمد : D (TDP)
النموذج المختار : ARDL(1,4,3)
الحالة 3 : ثابت غير مقيد ولا اتجاه
الوقت : 11:14 التاريخ : 23/16/06
العينة :1986 2019
شملت الملاحظات : 29

انحدار تصحيح الخطأ المشروط

المتغير	Coefficient	Std. Error	إحصائية -t	المعنوية الاحصائية
C	-1.18E+11	2.79E+11	0.000000	0.0000
TDP(-1)*	0.172384	0.098953	1.742081	0.0986
GNE_POS(-1)	-6.94E+10	2.57E+10	0.000000	0.0000
GNE_NEG(-1)	-3.43E+11	8.49E+09	0.000000	0.0000
D(GNE_POS)	-1.42E+11	2.33E+10	0.000000	0.0000
D(GNE_POS(-1))	6.04E+10	2.70E+10	0.000000	0.0000
D(GNE_POS(-2))	9.57E+10	2.53E+10	0.000000	0.0000
D(GNE_POS(-3))	6.29E+10	2.01E+10	0.000000	0.0000
D(GNE_NEG)	-2.02E+10	2.34E+10	0.000000	0.0000
D(GNE_NEG(-1))	2.78E+10	2.29E+10	0.000000	0.0000
GNE_NEG(-1)	-2.90E+10	2.33E+10	0.000000	0.0000

* قيمة p غيرر متوافقة مع توزيع t-Bounds

مستوى المعادلة
الحالة 3 : ثابت غير مقيد و لا اتجاه

المتغير	Coefficient	Std. Error	إحصائية -t	المعنوية الاحصائية
GNE_POS	4.03E+11	1.04E+11	3.880543	0.0011
GNE_NEG	1.99E+11	1.26E+11	1.580852	0.1313

EC = TDP - (402612625543.8978*GNE_POS + 199139283102.2599 *GNE_NEG)

اختبار الحدود -F فرضية لاغية : لا توجد علاقة بين المستويات

اختبار الاحصائية	القيمة	Signif.	I(0)	I(1)

			مقاربة : n=1000	
4.14	3.17	10%	7.524884	إحصائية F
4.85	3.79	5%	2	k
5.52	4.41	2.5%		
6.36	5.15	1%		
	عينة محدودة n=35		29	حجم العينة الفعلي
4.41	3.393	10%		
5.333	4.183	5%		
7.607	6.14	1%		
	عينة محدودة n=30			
4.47	3.437	10%		
5.473	4.267	5%		
7.873	6.183	1%		

اختبار t-Bounds فرضية لاغية : لا توجد علاقة بين المستويات

I(1)	I(0)	Signif.	القيمة	اختبار الاحصائية
-3.21	-2.57	10%	1.742081	إحصائية t-
-3.53	-2.86	5%		
-3.8	-3.13	2.5%		
-4.1	-3.43	1%		

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج **eviews12**

من خلال الجدول نلاحظ ان القيمة المحسوبة لفيشر 7.52 هي أكبر من 6.36 الحد الأعلى لإختبار **BOUNDS** عند جميع المستويات مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين الانفاق العام و النمو الاقتصادي و نلاحظ أيضا من خلال الجدول أعلاه ان زيادة حجم الانفاق العام يؤثر بشكل إيجابي قوي (حيث ان 0.0011 اقل من 0.05) اذا هي معنوية على عكس التخفيض في حجم الانفاق الذي يؤثر بشكل ضعيف (حيث ان 0.1313 اكبر من 0.05) اذا هي غير معنوية .

المطلب الثاني : مناقشة نتائج الدراسة التطبيقية .

توصلنا من خلال هذه الدراسة الى :

- بينت النتائج تقدير النموذج ان اجمالي الناتج المحلي بدلالة اجمالي الانفاق العام وجود علاقة اقتصادية توازنية في المدى الطويل .
- تشير نتائج السببية حسب جرانجر الى وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة في كلا الاتجاهين بمعنى ان أي منهما يسبب الاخر .

- التوصل من خلال منحنى آرمي الى نسبة حجم انفاق امثل قدرت بـ21.96% ، التي تجعل النمو الاقتصادي المعبر عنه باجمالي الناتج المحلي في ذورته .
- التوصل من خلال الانحدار اللاخطي ذات الفجوات الزمنية المبطأ ان زيادة الانفاق العام يؤدي بشكل قوي الى ارتفاع النمو الاقتصادي على غرار تخفيض االانفاق العام .

الخلاصة :

خصص هذا الفصل للقيام بدراسة تحليلية قياسية للعلاقة بين الانفاق العام و النمو الاقتصادي و تحديد الحجم الأمثل للانفاق العام الذي يعطي للنمو الاقتصادي اعلى مراتبه في الجزائر خلال الفترة (1986–2019) ، حيث تم التطرق في الشق الأول من هذا الفصل الى تحليل تطور النفقات العامة و النمو الاقتصادي ، كما تم استعراض تطور النمو الاقتصادي و التي توصلت الى النتائج التالية :

- التزايد المستمر لحجم الانفاق العام و تسارع هذا التزايد طوال فترة الدراسة .
- التوصل من خلال منحنى آرمي الى نسبة حجم مثلى للانفاق العام الذي يعطي للنمو الاقتصادي أعلى مراتبه خلال الفترة (1986–2019) ، و الذي قدر بـ21.96%
- شهدت الفترة الممتدة بين (1990–1997) تراجع النمو الاقتصادي و شهد ضعف ملحوظ إثر ازمة أسعار النفط سنة 1986 .
- شهدت الفترة الممتدة بين (1998–2008) كمرحلة استقرار للنمو الاقتصادي
- شهدت الفترة الممتدة بين (2008–2016) تحسن بشكل ملحوظ و متسارع للنمو الاقتصادي إثر ارتفاع أسعار النفط .
- وجود علاقة طردية قوية و توازنية طويلة المدى بين الانفاق العام و النمو الاقتصادي .
- وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي و الانفاق العام في المدى القصير و الطويل في كلا الاتجاهين .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

حاولنا من خلال هذه الدراسة طبيعة العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي وكذا معرفة الحجم الأمثل للانفاق العام خلال الفترة (1986-2019) ، من أجل ذلك خصصنا الفصل الأول من هذا البحث للالمام بالاطار النظري لتوضيح المفاهيم الأساسية حول الانفاق العام والنمو الاقتصادي كما قدمنا مختلف الدراسات العلمية السابقة التي تتدرج في نفس سياق الدراسة الحالية.أما الفصل الثاني التطبيقي قمنا بتحليل واقع وتطور هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة، وأوضحنا من خلاله انتهاج الدولة الجزائرية سياسة مالية توسعية للانفاق العام بعد انتعاش إيرادات البترول من الألفية الأولى ، كما رأينا أيضا نموا متسارعا للنمو الاقتصادي اعتبارا من سنة 1996 الى نهاية فترة الدراسة. ثم عرضنا نتائج الدراسة ومناقشتها وذلك باستعمال الطرق الإحصائية والنماذج القياسية الأنسب لذلك بدأ من تحديد العلاقة السببية وكذا الحجم الأمثل للانفاق الحكومي الى غاية الانحدار الذاتي بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي.

اختبار فرضيات الدراسة:

وعلى ضوء النتائج المتوصل اليها في هذه الدراسة وكاجابة للاشكالية المطروحة وفرضيات البحث توصلنا كخلاصة الى مايلي:

- توجد علاقة توازنية بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في المدى الطويل.
- وجود علاقة سببية بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في كلا الاتجاهين خلال فترة الدراسة.
- طبيعة العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي علاقة طردية إيجابية قوية، وتأثر الانفاق العام في الجزائر بالتغيرات الحاصلة في قطاع المحروقات.

كما أظهرت النتائج أن تأثير الانفاق العام معنوي في النمو الاقتصادي في الجزائر، وفي هذا الصدد يمكن أن تفسر العلاقة الإيجابية بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي بعدة عوامل نذكر منها على سبيل المثال غلبة الانفاق العسكري والاجتماعي (التعليم ، الصحة ، ...الخ) على بقية الأنواع الأخرى من الانفاق، بحيث أن زيادة الانفاق العام على القطاعات المنتجة يساهم في زيادة النمو الاقتصادي وهو ما يبقي الانفاق العام في الجزائر في الفعالية المطلوبة.

ان هذه النتائج الإحصائية لا تنسجم في بعض النواحي حيث ان هناك خلل في السياسة المالية للدولة الجزائرية، في ظل النتائج نعتقد ان التحدي الرئيسي الذي يواجه الدولة الجزائرية هو مواجهة تحقيق نمو مستدام ومتنوع بقوة الاستثمار المنتج.

نتائج الدراسة:

بناء على ما تطرقنا اليه في دراستنا وكذلك ما توصلنا له من نتائج ومن أجل الرقي بجانب النفقات العامة وبالاعتماد على أهم الطرق والأساليب القياسية التي سقناها من خلال البحث ارتأينا لتقديم بعض التوصيات

المقترحة على النحو التالي:

– ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية بما يخص الانفاق العام الذي من شانه ان يكون أرضية خصبة لاتخاذ القرارات المستقبلية.

– العمل على التحكم في سياسة الانفاق العام بما يكفل من تحقيق الأهداف المرجوة منها بإعادة توجيهها نحو القطاعات المنتجة قصد تنشيط جانب العرض.

– الاهتمام أكثر بالمعطيات الكلية والحرص على تطوير الجهاز الاحصائي للحصول على معطيات قريبة من الواقع، تستخدم في الدراسات القياسية لتسطير السياسات الصحيحة والرشيدة.

ترشيد الانفاق العام، وذلك يكون بالاستناد الى تحليل التكاليف والايرادات في انجاز المشروعات، والتنسيق بين مختلف الهيئات والمصالح المكلفة بالاقرار والتنفيذ، وكذا تحسين نوعية الدراسات التقنية للمشروعات وتفعيل دور أجهزة الرقابة والتقنية والمالية لها.

– دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتح مجالات توسعها، بحكم انها تمثل النواة الرئيسية للمجال الإنتاجي المحلي، قصد تمكينها من الاستفادة من الظروف الإيجابية في السوق المحلية سواء من حيث تزايد الطلب على السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية ، أو من حيث تزايد الطلب على المواد والتجهيزات الصناعية، بدل التوجه الى الاستيراد لتلبية ذلك الطلب المتزايد.

– تسريع وتيرة إصلاحات النظام الضريبي وقوانين الاستثمار وتحديث إدارة الميزانية قصد التكيف مع التطورات الاقتصادية الدولية.

آفاق الدراسة:

لكي لا نعتقد اننا الممنا بالموضوع وأحاطنا به، فلا شك أن هناك كثير من النقائص التي يحتويها هذا الموضوع سواءا في جانبه المنهجي أو المعلومات ، أضف بأن الموضوع لم يتناول دراسة تفصيلية لسياسة الانفاق العام وعلاقتها بأدوات السياسة الاقتصادية، ولما آلت اليه دراستنا فقد ارتسمت وتولدت لدينا عدة مواضيع جديرة بأن تكون أولى الإشكاليات والاهتمامات للمواضيع والأبحاث القادمة:

– دراسة ترشيد الانفاق العام على المشاريع العمومية باستخدام أسلوب البرمجة بالاهداف.

– العولمة وأثرها على فعالية سياسة الانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

– سياسة الانفاق العام وأثره على التنمية الاقتصادية – دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي.

– العوامل المفسرة لنمو الانفاق العام في الاقتصاد الجزائري.

– الانفاق العام وعلاقته بالتضخم.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. السعيد عبدالمولى ، المالية العامة ، القاهرة ، 1975.

2. السلطة التشريعية ، قوانين المالية ، المادة 24 ، 1984 .

3. حامد عبدالمجيد دراز ، مبادئ المالية العامة ، 2000.

4. زنينة عبدالمجيد و محمد ياسين ، دراسة و تحليل اثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي (2019-2020) .

5. طاوش قندوسي ، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي ، (2013-2014) .

6. عبدالرزاق بن هارون ، استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية و أثارها على النمو الاقتصادي في الجزائر ، (2012-2013) .

7. لحول عبدالقادر ، دروس المالية العامة ، (2022-2023).

8. نوزاد عبدالرحمن الهيتي و المنجد عبداللطيف الخشالي ، المدخل الحديث في اقتصادية المالية العامة ، 2005 .

9. NITISHA , economicsdiscussion.net

الملاحق

الملحق 1 : تطور إجمالي الانفاق الوطني في الجزائر خلال الفترة (1986-2019)

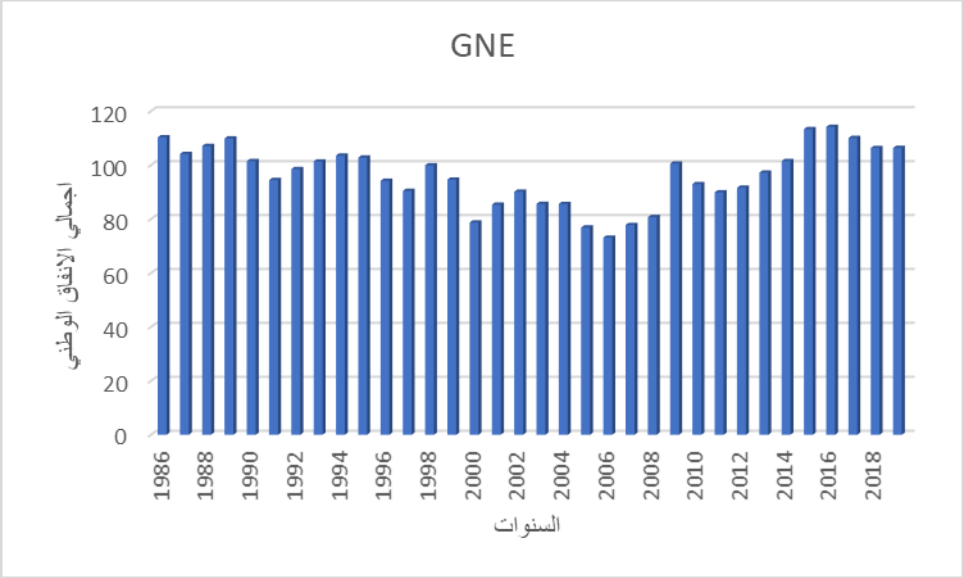

المصدر : من اعداد الطالبين باستخدام برنامج EXCEL2013

الملحق 2 : تطور إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (1986-2019)

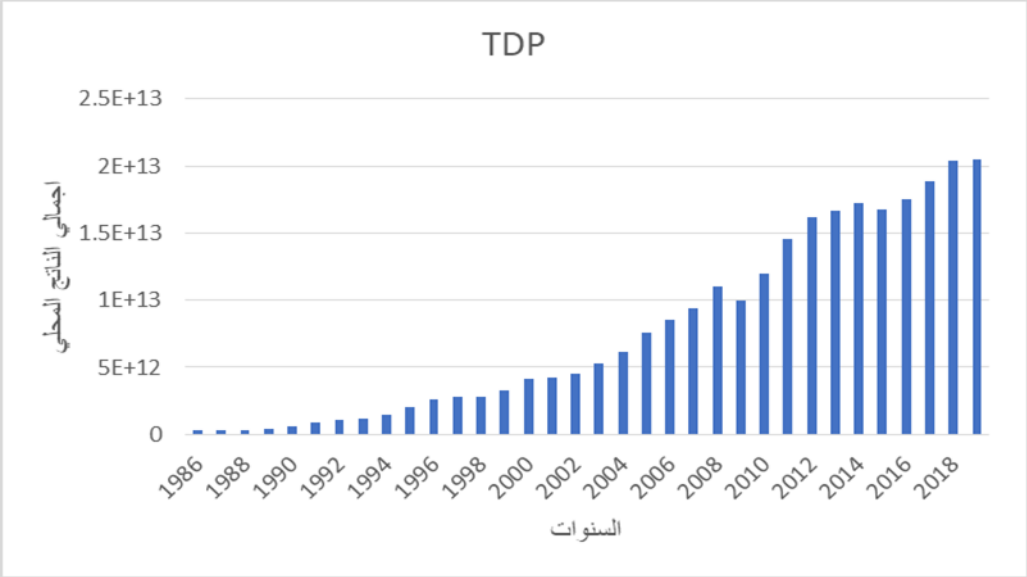

المصدر : من اعداد الطالبين باستخدام برنامج EXCEL2013

الملحق 3 : درجة الابطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DTDP GNE
Exogenous variables: C
Date: 06/10/23 Time: 17:11
Sample: 1986 2019
Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-910.8925	NA	7.14e+25	65.20661	65.30177	65.23570
1	-890.4362	36.52924	2.21e+25	64.03116	64.31663*	64.11843
2	-887.4264	4.944697	2.39e+25	64.10188	64.57767	64.24734
3	-884.4250	4.501991	2.60e+25	64.17322	64.83932	64.37685
4	-874.7309	13.15627*	1.77e+25	63.76650	64.62291	64.02831
5	-867.7367	8.493007	1.49e+25*	63.55262*	64.59935	63.87262*

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج **eviews12**

الملحق 4 : اختبار السببية طويل الاجل حسب جرانجر

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 06/10/23 Time: 17:14
Sample: 1986 2019
Included observations: 28

Dependent variable: DTDP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
GNE	22.67312	5	0.0004
All	22.67312	5	0.0004

Dependent variable: GNE

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DTDP	21.70735	5	0.0006
All	21.70735	5	0.0006

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج**eviews12**

الملحق 5 : اختبار السببية قصير الاجل حسب جرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/11/23 Time: 17:00
Sample: 1986 2019
Lags: 5

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GNE does not Granger Cause DTDP	28	4.53462	0.0083
DTDP does not Granger Cause GNE		4.34147	0.0099

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج**eviews12**

الملحق 6 : نموذج **ARDL** .

Dependent Variable: TDP
Method: ARDL
Date: 06/10/23 Time: 14:39
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): GNE_POS GNE_NEG
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 100
Selected Model: ARDL(1, 4, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
TDP(-1)	1.172384	0.098953	11.84792	0.0000
GNE_POS	-1.42E+11	2.33E+10	-6.093201	0.0000
GNE_POS(-1)	1.33E+11	2.65E+10	5.030796	0.0001
GNE_POS(-2)	3.53E+10	2.50E+10	1.409326	0.1758
GNE_POS(-3)	-3.29E+10	2.66E+10	-1.234703	0.2328
GNE_POS(-4)	-6.29E+10	2.01E+10	-3.127131	0.0058
GNE_NEG	-2.02E+10	2.34E+10	-0.863112	0.3994
GNE_NEG(-1)	1.36E+10	3.21E+10	0.425381	0.6756
GNE_NEG(-2)	-5.68E+10	3.08E+10	-1.847503	0.0812
GNE_NEG(-3)	2.90E+10	2.33E+10	1.248087	0.2280
C	-1.18E+11	2.79E+11	-0.423104	0.6772

R-squared	0.997920	Mean dependent var	8.94E+12
Adjusted R-squared	0.996765	S.D. dependent var	6.69E+12
S.E. of regression	3.81E+11	Akaike info criterion	56.44994
Sum squared resid	2.61E+24	Schwarz criterion	56.96856
Log likelihood	-807.5241	Hannan-Quinn criter.	56.61236
F-statistic	863.6826	Durbin-Watson stat	2.224104
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج**eviews12**

الملحق 7 : اختبار الاستقرارية **ADF** .

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

	At Level		
		DTDP	GNE
With Constant	t-Statistic	-4.5210	-1.9626
	Prob.	***0.0011***	***0.3011***
		***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.0694	-1.8499
	Prob.	***0.0014***	***0.6573***
		***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.0675	-0.3120
	Prob.	***0.0033***	***0.5655***
		***	n0
	At First Difference		
		d(DTDP)	d(GNE)
With Constant	t-Statistic	-5.5028	-5.4877
	Prob.	***0.0001***	***0.0001***
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.6178	-5.5200
	Prob.	***0.0005***	***0.0004***
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.5570	-5.5800
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***
		***	***

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج**eviews12**

الملحق 8 : ARDL BOUNDS TEST

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(TDP)
Selected Model: ARDL(1, 4, 3)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 06/11/23 Time: 16:52
Sample: 1986 2019
Included observations: 29

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.18E+11	2.79E+11	0.000000	0.0000
TDP(-1)*	0.172384	0.098953	1.742081	0.0986
GNE_POS(-1)	-6.94E+10	2.57E+10	0.000000	0.0000
GNE_NEG(-1)	-3.43E+10	8.49E+09	0.000000	0.0000
D(GNE_POS)	-1.42E+11	2.33E+10	0.000000	0.0000
D(GNE_POS(-1))	6.04E+10	2.70E+10	0.000000	0.0000
D(GNE_POS(-2))	9.57E+10	2.53E+10	0.000000	0.0000
D(GNE_POS(-3))	6.29E+10	2.01E+10	0.000000	0.0000
D(GNE_NEG)	-2.02E+10	2.34E+10	0.000000	0.0000
D(GNE_NEG(-1))	2.78E+10	2.29E+10	0.000000	0.0000
D(GNE_NEG(-2))	-2.90E+10	2.33E+10	0.000000	0.0000

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GNE_POS	4.03E+11	1.04E+11	3.880543	0.0011
GNE_NEG	1.99E+11	1.26E+11	1.580852	0.1313

EC = TDP - (402612625543.8978*GNE_POS + 199139283102.2599 *GNE_NEG)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	7.524884	10%	3.17	4.14
k	2	5%	3.79	4.85
		2.5%	4.41	5.52
		1%	5.15	6.36
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	29			
		10%	3.393	4.41
		5%	4.183	5.333
		1%	6.14	7.607
			Finite Sample: n=30	
		10%	3.437	4.47
		5%	4.267	5.473
		1%	6.183	7.873

t-Bounds Test			Null Hypothesis: No levels relationship	
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	1.742081	10%	-2.57	-3.21
		5%	-2.86	-3.53
		2.5%	-3.13	-3.8
		1%	-3.43	-4.1

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج**eviews12**